فَصْلُ المُنَازَعَةِ
فِي تَحْقِيقِ كَسْرِ أَوَائِلِ الأَفْعَالِ المُضَارِعَةِ

تأليف

محمد يونس أبو زرعة الشافعي
(ت: ٧٤٩هـ)

دراسة وتحقيق وتعليق

الدكتور
شعبان شعبان محمد الفرماوي
مدرس أصول اللغة في كلية اللغة العربية
فرع جامعة الأزهر بالمنصورة

المستخلص

تناول البحث إحدى الظواهر اللهجية التي اختلف العرب فيها، وهي كسر أوائل الأفعال المضارعة، وذلك من خلال تحقيق رسالة لغوية قصيرة تُعَدُّ الأولى من نوعها التي اختُصَّت بهذا الموضوع، وهي رسالة (فَصْلُ المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة)، لمؤلفها: محمد يونس أبو زرعة الشافعي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ. وقد سبق تحقيقَها التقديمُ بدراسةٍ كاشفةٍ عن جوانب شخصية المؤلف، وموضحةٍ معالم محتوى الرسالة.

Abstract

The study dealt with one of the phenomena of speech in which the Arabs differed. They broke the first acts of wrestling, through the achievement of a short linguistic message, the first of its kind that specialized in this subject, entitled (fsl almunazaeat fi tahqiq kasr 'awayil al'afeal almdare) by Muhammad Younis Abu Zar'a al-Shafei , Who died in the year 749 AH, has already been investigated and a study showing the aspects of the personality of the author, and the characteristics of the content of the message

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على ختام الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فقد عُني العلماء قديما وحديثا بالدرس اللغوي اللهجي، وكان للعلماء العرب من ذلك نصيب وافر، فقام الدرس الوصفي للغة العربية على تسجيل الكثير من الظواهر اللهجية السائدة بين العرب؛ إذ كانت دراسة اللهجات ضرورة علمية، ترجع بالفائدة على اللغة العربية نفسها، بما تكشف عنه من صور لغوية وأداءات نطقية، كانت لها آثار في نصوص ذات قداسة، يتوقف فهمُها وتصورُها عليها، وليست مجرد إشاعة محكيات لغوية، ربما تهدد الوحدة اللغوية في صورتها العامة.

ومن بين تلك الظواهر اللهجية (كسر أحرف المضارعة)، فقد لفتت أنظار العلماء من قديم، فسجلوها وأجلوا حقيقتها بوضوح، وفسروها بما أتيح لهم من قواعد وأصول ونظريات، وبدا ذلك بصورة كاملة فيما سطره إمام النحاة سيبويه، رحمه الله، فيها؛ فقد خصها بباب مستقل في كتابه، شغل أربع صفحات منه، هو (باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة) [٤/ ١١٠-١١٣]، كان عمادَ كلِّ من كتب عن تلك الظاهرة اللهجية ممن أتى بعده.

وفي أثناء بحثي في (فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون) وقفتُ على رسالة خاصة بتلك الظاهرة اللهجية، عنوانها (فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة)، لمؤلفها وكاتبها: أبو زرعة محمد بن يونس الشافعي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ. ولما بحثتُ عنها

في مصنفات العلماء لم أقف على من ذكرها أو عرض لها، فضلا عمن عُني بتحقيقها وإخراجها. فرغبت في تحقيقها، مستعينا بالله، على لأواء إخراجها؛ لعموم رداءة خَطِّها؛ وذلك إسهاما في نشر تراثنا اللغوي اللهجي النادر، وإثارة مكنونه، ونفض الغبار عنه، وإتاحته للبحث والدرس. لاسيما وهذه الرسالة تُعدّ الأولى من نوعها في اختصاصها بتلك الظاهرة اللهجية. كما كان تحقيق تلك الرسالة إسهاما في التعريف بمؤلِّف لم يكتب عنه أحد من قبل، والذي مع حداثة سِنِّه أظهر براعة في التأليف والتحليل والمناقشة، تفُوق سِنَّه، وتُنبئ عن عقلية علمية متميزة.

ولم يكن تفرُّدُ النسخة الخطية للرسالة وعدمُ الوقوف على نسخة أخرى لها عائقا دون تحقيقها، فإن إخراجها على تلك الحالة - مع كونها بخط مؤلفها - أولى من تركها حبيسة المكتبات، رهينة الإهمال والنسيان.

وانتهجت في التحقيق معالمَه المرضيَّةَ وطرقَه المرعيَّةَ عند شيوخ الصنعة؛ من ضبط النص وتوثيقه، وتخريج شواهده، والتعريف بأعلامه الواردة فيه، وإيضاح غامضه ومُشكله، وتقريبه للقارئ، وتكشيفِه بما يُبرز محتواه، ومقدما بين يدي ذلك بدراسة عن المؤلف والكتاب على النحو الوارد في فهرس الموضوعات.

وأسأل الله، تبارك وتعالى، إخلاص النية وتقبل العمل، والتوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه

«رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١٠﴾» [سورة الكهف]

القسم الأول: دراسة المؤلف والمخطوطة

وفيه مبحثان:

الأول: المؤلف وآثاره.

الثاني: دراسة المخطوطة.

المبحث الأول: المؤلف وآثاره

لم تزودنا مصادر التاريخ والتراجم بالكثير من أخبار المؤلف، فقد أغفلت مصادر القرن الثامن الهجري وما بعده ذكره، ولولا أسطر سطَّرها عنه شيخُه الإمام الذهبي [٧٤٨ه] لنُسي اسمه ودُرس ذكره.

أولا: ما ورد في ترجمته:

لما كان كل ما كُتب عن المؤلف شيئا يسيرا كان من المستحسن إيراده كاملا في موضع واحد؛ ليكون الأصلَ والمعتمدَ في التعريف بالمؤلف، وتكون الإحالة عليه في كل ما يأتي بعد ذلك.

قال الإمام الذهبي: ((مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ فِتْيَانِ الكِنَانِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، الإِمَامُ الفَاضِلُ الزَّكِيُّ أَبُو زُرْعَةَ الشَّافِعِيُّ. صَبِيٌّ يَقِظٌ فَهِيمٌ حَفِظَ كُتُبًا وَاللهُ يُوَفِّقُهُ قَدِمَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَهُوَ حَدَثٌ فَسَمِعَ مِنْ أَبِي العَبَّاسِ الجَزَرِيِّ، وَالْمِزِّيِّ. وَقَرَأَ عَلَيَّ، وَنَسَخَ وَمَهَرَ. مَوْلِدُهُ فِي حُدُودِ سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِائَةٍ.)) [1]

---

(١)المعجم المختص بالمحدثين، ص:٢٦٨، ٢٦٩، تحقيق: د/ محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

ولم يسجل الإمام الذهبي وفاة المؤلف؛ لأنه تُوفي قبل وفاته بعام واحد، فجاء الصفدي خليل بن أيبك [٧٦٤ه] ونقل ما أورده الذهبي ثم زاد سنةَ الوفاة وسببَها، فقال: ((وتُوفي - رحمه الله تعالى - سنة تسع وأربعين وسبع مئة في الطاعون)) (١)

ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني [٨٥٢ه] وزاد أشياء فقال: ((وطلب الحدِيث... فأكْثر عَن الجَزرِيّ والمِزِّيّ والذَّهّبيّ والموجودين، وشارك وكتب الطِّبَاق وتَمَيَّز وحصَّل، ... وهو شاب حسن الوجه كثير التَّوَاضُع. ذكره ابن حبيب في مُعْجَمه)) (٢)

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر ٥/ ٣٦٤، تحقيق: د/ علي أبو زيد، وزملاؤه، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. وقد أغفل ذكره في كتابه: الوافي بالوفيات.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤/ ٣١٧، ٣١٨، دار الجيل، بيروت ١٤١٤ه- ١٩٩٣م.

قلت: وابن حبيب المذكور هو: بدر الدين الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الدمشقي الحلبي، المولود سنة ٧١٠ه، والمتوفى سنة ٧٧٩ه، مؤلف: درة الأسلاك في دولة الأتراك، وتذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه. ترجم له ابن حجر في: الدرر الكامنة ٢/ ٢٩. وكان معجمه من أهم مصادر ابن حجر في الدرر الكامنة، وقد بحثت عنه فلم أقف عليه.

هذا كل ما وقفنا عليه في التعريف بالمؤلف، وسوف نحاول من خلاله وما يوحي به رسمَ صورة تعريفيّة بـالمؤلف، وذلـك عـلى النحـو الآتي:

ثانيا: اسمه وكُنيته ونِسبته:

أما اسمه فهو: مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ فِتْيَان.

وأما كنيته فهي: أبو زُرعة. والراجح أنها ليسـت حقيقيـة، وإنـما قُصد بها التيمُّن والتبرُّك بالمحـدثين والـرواة الـذين كُنُـوا بـذلك، وهـم كثير، لاسيما أبو زُرعة الدمشقي [٣٠٢هـ] وأبو زُرعة الرازي [٢٦٤هـ]، بل الثاني منهما أكثر صِيتا وأذْيَع، فهو ((أحد كبار علماء الحديث روايـة ودراية، وقد غطت شهرتُه بكنيته شهرةَ أبي زُرعة الدمشقي، فإذا ذُكرت هذه الكنية مجردة من غير نسبة فالمقصود بها هو الرازي هـذا، ... ومـن الطريف الإشارة هنا إلى أن أبا زُرعة الرازي كُنِيَ بهذه الكنية عن طريق المراوزة الذين زاروا دمشق والتقَوا بأبي زُرعة الدمشقي، فكَنَوْه بالكنية نفسِها تيمُّنًا به؛ لإعجابهم بالدمشقي)) [1]

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، دراسة وتحقيق/ شكر الله بن نعمة الله القوجاني، (مقدمة التحقيق) ص:١٤، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت. وينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر ٣٨/ ١٦ في ترجمة أبي زرعة الرازي.

ومؤلفنا أحد طلاب علم الحديث المشتغلين به، وقد مات دون الخمسة والعشرين عاما، فكُني بهذه الكنية المشهورة بين المحدِّثين؛ تيمُّنًا بهم.[١]

وأما انتسابه إلى (الكِنَانيّ)، فهي نسبة شخصية إلى أحد أجداده الذين ترجع أصولهم إلى إحدى قبائل كنانة العربية، فهو عربي الأصل، قال السمعاني [٥٦٢هـ]: ((الكِنَانيُّ، بكسر الكاف وفتح النون وكسر النون الثانية، هذه النسبة إلى عِدَّة من القبائل))[٢]. ومن أشهر المنتسبين بهذه النسبة الإمام ابن حجر العسقلاني، ومن الموافقات أنه كمؤلفنا مقدسي المولد؛ فعسقلان مدينة تقع بساحل الشام من فلسطين، حرسها الله.[٣]

وأما انتسابه إلى (المقدسيّ)، فهي نِسبة مكانيَّة إلى بيت المقدس، حيث مولده، قال السمعاني: ((المُقْدِسي، بفتح الميم وسكون القاف

---

(١) أحصى أحد الباحثين ثمانية وسبعين راويا كُنُوا بهذه الكنية، كانت وفاة آخرهم سنة ٨٢٦هـ. ولم يذكر الباحث مؤلفَنا فيهم. ينظر بحث: الرواة الذين كُنُوا بأبي زرعة، د/ سعدي بن مهدي الهاشمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الخامسة، العدد (٥٨) ص: ٤٠-٦٤

(٢) الأنساب ٥/ ٩٨، تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م

(٣) ينظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني:٢٨، عبد الستار الشيخ، سلسلة أعلام المسلمين رقم (٣٨)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م

وكسر الدال والسين المهملتين، هذه النسبة إلى بيت المقدس، وهي البلدة المشهورة التي ذكرها الله تعالى في القرآن في غير موضع ... خرج منها جماعة من المحدثين قديما وحديثا)) [١]

وأما انتسابه إلى (الشافعي) فهي نسبة مذهبية إلى الإمام الشافعي [٢٠٤هـ] -رحمه الله-. وليس غريبا أن يتبع مؤلفُنا مذهبَ الإمام الشافعي؛ فالإمام مولده (غزة) بفلسطين، كما أن انتشار المذهب الشافعي بالشام ومصر- حينئذ كان واسعا، يقول عبد الوهاب ابن السُّبْكي [٧٧١هـ] ذاكرا أصحابه الشافعيِّين: ((وهذَانِ الإقليمان وَمَا مَعَهُمَا من عَيذابَ، وَهِي مُنْتَهى الصَّعِيد إِلَى العرَاق، مَرْكَز مُلْك الشَّافِعِيَّة مُنْذُ ظهر مَذْهَب الشَّافِعِي، اليَد العَالِيَة لأَصْحَابه فِي هَذِهِ البِلَاد)) [٢]

ثالثا: مولده ونشأته ورحلته ووفاته:

سبقت الإشارة إلى موضع ولادة المؤلف من خلال نسبته (المقدسي)، فكانت ولادته بالقدس بفلسطين، حفظها الله. وأما زمن ولادته فقد ذكره الذهبي بقوله: ((مَوْلِدُهُ فِي حُدُودِ سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِائَةٍ))

---

(١) الأنساب ٥/ ٣٦٣

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ١/ ٣٢٦. وينظر: الشافعي حياته وعصره، آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة: ٣٩٦، دار الفكر العربي ١٩٧٨م.

ولم تتعرض مصادر ترجمة المؤلف لشيء من حياته الخاصة، كما أغفلت الحديث عن نشأته منذ وُلد حتى ارتحل إلى دمشق للاستزادة من طلب علم الحديث. إلا إنه يمكن القول من خلال القرائن أن المؤلف نشأ نشأة علمية مباركة في أكناف كتاتيب القدس ومدارسها وعلمائها، ينهل من معارفها وعلومها، وبلغ منزلة أهَّلته لوصف شيخه الإمام الذهبي له بالإمامة والفضل واليقظة والمهارة والفهم.

وحُبِّب إليه من بين العلوم علمُ الحديث، فطلبه واختص به، وهذا ما يدل عليه قول ابن حجر: ((وَطلب الحَدِيث))، ومن ثم لما بلغ سن السادسة عشرة من عمره ارتحل للاستزادة منه وأخذِه على يد أقطابه الموجودين حينئذ في دمشق، يقول الذهبي: ((قَدِمَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَهُوَ حَدَثٌ))

وظل بدمشق ينهل من معين علمائها ويُحصِّل ويناقش، فكانت رسالته، محل الدراسة والتحقيق، أثرا لتلك المناقشات، ونتاجا علميا فريدا يلبي متطلبا من متطلبات تلك المحاورات والمساجلات؛ إذ يقول في مقدمة رسالته: ((فَقَدْ وقعَتْ لي مسألةٌ مع الفضلاءِ العلماءِ بالشامِ، وحَصَل فيها تَعَبٌ عظيمٌ، لِعَدَمِ تَحْرِيرِها وضَبْطِ الخِلَافِ ومَحَلِّ النِّزَاعِ، فأحببْتُ أن أضعَ كُرَّاسة لتلك المسألة))[1]

---

(١) المخطوطة ١٦/ أ.

ودأب المؤلف على الدرس والتحصيل حتى وافته منيته سنة ٧٤٩ه بعد وفاة شيخه الذهبي بعام واحد، يقول الصفدي: ((وتُوفي - رحمه الله تعالى - سنة تسع وأربعين وسبع مئة في الطاعون))

لكن هل مات بدمشق أم بالقدس؟ لم تحدد المصادر مكان وفاته. والراجح من حالته تلك من الدأب والتحصيل وحداثة السن أنه مات بدمشق، لاسيما والطاعون الذي مات بسببه قد عمَّ الأقطار والأمصار، يقول ابن حبيب الدمشقي [٧٧٩ه]: ((سنة تسع وأربعين وسبعمائة فيها كان الفناء العظيم والطاعون العميم، الذي جاب البلاد والأمصار، ولم يُسمع بمثله في سالف الأعصار)) ثم قال: ((واستمر بمصر- والشام نحو سنة، وفني من الناس نحو ثلثيهم تقريبا)) (١)

رابعا: شيوخه:

لم تذكر مصادر ترجمة المؤلف أحدا ممن تلقى عنهم بالقدس، وإنما ذكرت من أخذ عنهم عندما ارتحل إلى دمشق، فقال الذهبي: ((قَدِمَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَهُوَ حَدَثٌ، فَسَمِعَ مِنْ: أَبِي العَبَّاسِ الجَزَرِيِّ، وَالْمِزِّيِّ. وَقَرَأَ عَلَيَّ))

فنصَّ الذهبيُّ على ثلاثة من الشيوخ الذين أخذ عنهم المؤلف:

---

(١) تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ٣/ ١١٠، ١١١، تحقيق د/ محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

الأول: أبو العباس الجَزَرِيّ [٧٤٣هـ]، وهو كما عَرَّف به الحسينيُّ محمد بن علي بن الحسن [٧٦٥هـ]، مذيِّلا على كتاب العِبَر للذهبي، ومؤرِّخا أحداث سنة ٧٤٣هـ، قال: ((ومات مُسنِد الشام المقرىء الصالح العابد أبو العباس أحمد بن علي بن حسن بن داود الجَزَريّ ثم الصالحي الحنبلي، عن ثلاث وتسعين سنة وسبعة أشهر ... وتوفي في خامس شعبان، وسمعت شيخنا الحافظ تقيَّ الدين السبكي يقول: لم أر أجْلد منه على التلاوة والصلاة.)) (١)

الثاني: أبو الحجَّاج المِزِّيّ [٧٤٢هـ]، عرَّف به الذهبي، فقال: ((يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ، شَيْخُنَا الإِمَامُ العَلامَةُ الحَافِظُ النَّاقِدُ المُحَقِّقُ المُفِيدُ مُحَدِّثُ الشَّامِ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الحَجَّاجِ القُضَاعِيُّ الكَلْبِيُّ المِزِّيُّ الدِّمَشْقِيُّ اللُّغَوِيُّ الشَّافِعِيُّ. كَانَ عَارِفًا بِالنَّحْوِ

(١) العبر في خبر من غبر (ذيل العبر، للحسيني) ٤/ ١٢٨، تحقيق/ محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت
وينظر: معجم الشيوخ، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي: ٨٤، ٨٥، تحقيق د/ بشار عواد، وزميليه، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م. والوفيات، لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي ١/ ٤٣٢، ٤٣٣، تحقيق/ صالح مهدي عباس أ.د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢م. وتاريخ ابن قاضي شهبة ٢/ ٣١٧، ٣١٨، تحقيق/ عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٩٤م. والدرر الكامنة ١/ ٢٠٧، ٢٠٨.

وَالتَّصْرِيفِ بَصِيرًا بِاللُّغَةِ، يُشَارِكُ فِي الفِقْهِ وَالأُصُولِ، وَيَخُوضُ فِي مَضَايِقِ المَعْقُولِ فَيُؤَدِّي الحَدِيثَ كَمَا فِي النَّفْسِ مَتْنًا وَإِسْنَادًا، وَإِلَيْهِ المُنْتَهَى فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وَطَبَقَاتِهِم.)) [١]

الثالث: محمد بن أحمد الذهبيُّ [٧٤٨هـ]، ترجم له ابن السُّبكي، فقال: ((مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان بن قايْمَاز، شَيخُنَا وأستاذُنا الإِمَام الحَافِظ شمس الدّين أَبُو عبد الله التركماني الذَّهَبِيّ، مُحدِّث العَصْر، ... إِمَام الوُجُود حِفظا، وَذهَبُ العَصْر معنى ولفظا، وَشَيخ الجَرْح وَالتَّعْدِيل، وَرَجُل الرِّجَال فِي كل سَبِيل، ... وَسمع مِنْهُ الجمع الكثير، ... وَأَقَام بِدِمَشْق يُرحل إِلَيْهِ من سَائِر البِلَاد)) [٢]

واقتصار الذهبي على هؤلاء الثلاثة الأشياخ لا يعني عدمَ أخذ المؤلف عن غيرهم، ويدل على ذلك قول ابن حجر العسقلاني: ((فأكْثر عَن الجَزرِيِّ والمِزِّيِّ والذَّهَبِيِّ، والموجودين)).

والمبرِّزون حينئذ ذكرهم ابن السبكي بقوله: ((اشْتَمَل عصرُنا على أَرْبَعَة من الحُفَّاظ بَينهم عُمُوم وخصوص: المِزِّيّ، والبِرْزَاليّ، والذَّهَبيّ، وَالشَّيْخ الإِمَام الوَالِد. لَا خَامِس لهَؤُلَاء فِي عصرهم)) [٣]

---

(١) المعجم المختص:٢٩٩ باختصار. وينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي ١٠/ ٣٩٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ١٠٠-١٠٣ باختصار. وفي حواشيه مصادر ترجمته.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ١٠٠.

وإذ لم يدرك المؤلفُ الحافظَ البِرْزَاليّ [٧٣٩هـ] (١)؛ لوفاته قبل قدوم المؤلف إلى دمشق بسنة واحدة، فإنه لا شك في أخذه عن والد ابن السبكي، وهو:

الرابع: تقيّ الدين عليّ بن عبد الكافي السُّبْكيّ [٧٥٦هـ]، قال فيه الذهبي: ((القَاضِي الإِمَامُ العَلَّامَةُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ الحَافِظُ فَخْرُ العُلَمَاءِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الحَسَنِ السُّبْكِيُّ ثُمَّ المِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، مَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ. كَانَ صَادِقًا مُتَثَبِّتًا خَيِّرًا دَيِّنًا مُتَوَاضِعًا حَسَنَ السَّمْتِ، مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ. صَنَّفَ التَّصَانِيفَ المُتْقَنَةَ. وَقَدْ بَقِيَ فِي زَمَانِهِ المَلْحُوظُ إِلَيْهِ بِالتَّحْقِيقِ وَالفَضْلِ. سَمِعْتُ مِنْهُ وَسَمِعَ مِنِّي)) (٢)

هذا، ويضاف إلى شيوخه أيضا ابن السبكي السالف الذكر، وهو:

الخامس: عبد الوهاب بن علي السُّبْكيّ [٧٧١هـ](٣)، وقد ورد التصريح بتلمذة المؤلف له في المجموع المخطوط الذي جاءت فيه الرسالة المحققة، في موضعين؛ أولهما: حكاية المؤلف إنشادَ ابنِ السبكي

---

(١) تنظر ترجمته في: معجم الشيوخ الكبير، للذهبي ٢/ ١١٥. والمعجم المختص، للذهبي:٧٧.

(٢) المعجم المختص: ١٦٦ باختصار. وينظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، لابنه: عبد الوهاب السبكي ١٠/ ١٣٨ وحواشيه.

(٣) تنظر ترجمته في: المعجم المختص: ١٥٢، والحواشي الواردة فيه.

قصيدةً لوالده، يخاطب فيها ابنه الأكبر محمد، وهذا نص ما ذكره المؤلف: ((ذكر سيدنا وشيخنا تاج الإسلام، علم الأعلام، قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب السبكي في ترجمة شيخ الإسلام، رضي الله عنهما، فقال: أنشدنا -يعني والده- لنفسه يخاطب بها أخي الأكبر محمد -رحمه الله- (أَبُنَيَّ لَا تُهْمِلْ نَصِيحَتِيَ الَّتِي ... أوصيك واسمع من مقالي ترشد) ... [القصيدة]))[1]، والموضع الآخر: حكايةُ المؤلفِ عن ابن السبكي قصيدةً أخرى لوالده كتبها حينما ((وَقَفَ على كتابٍ صنَّفه ابْن تَيْمِية فِي الرَّد على ابْن المُطَهَّرِ الرَّافِضيِّ:

إِنَّ الرَّوافِضَ قَومٌ لَا خَلاقَ لَهُم ... مِنْ أَجْهَلِ الخَلْقِ فِي عِلْمٍ وَأَكْذَبِهِ))[2]

ومن المتيقن أن المؤلف قد أخذ عن ابن السبكي مُقامَه بدمشق حينما قَدِمها مع والده عندما ولي القضاء فيها سنة ٧٣٩هـ.[3]

ولعل هذا مما يؤكد تلمذة المؤلف على والد ابن السبكي، إذ ليس من المتوقع أن يأخذ عن الابن ويترك الأب.

---

(١) المجموع المخطوط ١٠/ أ. والقصيدة ذكرها ابن السبكي في: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ١٧٦، ١٧٧.

(٢) المجموع، لوحة رقم ١٥/ أ، وهي التي تسبق (الرسالة المحققة) مباشرة. والقصيدة في: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ١٧٦.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤٢٥، ٤٢٦.

خامسا: صفاته وآثاره العلمية:

وُصف المؤلف بأوصاف عِلمية شاهدة على تميُّزه وتقدُّمه على أقرانه وتفوُّقه عليهم، ومن ذلك قول شيخه الإمام الذهبي: ((الإِمَامُ الفَاضِلُ الزَّكِيُّ ... يَقِظٌ فَهِيمٌ حَفِظَ كُتُبًا ... قَرَأَ عَلَيَّ وَنَسَخَ وَمَهَرَ)) وما أجلها من شهادة إمام خبير بأقدار الرجال، بصير بذوي الجرح والتعديل منهم.

وأضاف الصفدي إلى هذه الأوصاف قوله: ((وتفنَّنَ))، وهو وصف دالٌّ على تحصيله فنونا متنوعة، فلم يقتصر على علم الحديث، وإن كان قد اختُصَّ به، بل برع في فنون أخرى، ربما كان علم العربية واحدا منها، وآية ذلك رسالته المحققة هنا.

ومن الأوصاف التي زادها ابن حجر العسقلاني، قوله: ((وشارك، وكَتبَ الطِّبَاقَ، وتَمَيَّزَ وحصَّل)) وقد وقفتُ أمام هذا الوصف أولَ الأمر وظننته مصحَّفا، فلما بحثت عنه وجدته أحد المصطلحات الخاصة بعلم الحديث، الذي عُرف في العصور المتأخرة، مرادفا مصطلح (التَّسمِيع) [1]، والمقصود به: ((كتابة اسم الشيخ

(١) ينظر فيه: الطِّبَاق عند المحدِّثين، مفهومه ونشأته وأهميته وفوائده. د/ صالح بن عبد الله بن شديد الصياح، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، المجلد (٢٩) العدد (١) ١٤٣٨ه-٢٠١٧م.

المسمِّع، والسامعين، والمسموع، ومجلسِ السماع بموضع من الكتاب المسموع بإقرار الشيخ)) [١]

فكتابة الطباق تُعَدُّ وثيقة مسجلة لإثبات القراءة والتلقّي والأخذ عن الشيوخ، والحصول على رخصة لرواية النص ونقلِه، ((فالطباق هي وثيقةُ إثباتٍ وشهادةٌ خطيةٌ مكتوبةٌ وموثقةٌ ومضبوطةٌ، وتُعدُّ دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا وشاهدا تاريخيا أبديا باقيا على صحة هذا التلقي وسلامته، فلا مجال مطلقا للطعن أو التشكيك فيها))[٢].

وهذا النوع من التوثيق قد فشا وشاع في القرن السادس والسابع والثامن، بكثرة في دمشق[٣].

ومنه ما وقفتُ عليه في طُرَّة كتاب (المُشْتبَه في الرِّجال، أسمائِهم وأنسابِهم) للإمام الذهبي، حيث أُثبت فيها التسميع للكتاب، وفيه إثبات قراءة مؤلفنا (أبي زرعة) الكتابَ على الإمام الذهبي، ونصُّ التسميع: ((سمع (المُشْتبَه) عن مؤلفه وجامعه الإمام العلامة الحافظ

---

(١) السابق: ٤٤.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر: معجم السماعات الدمشقية، صور المخطوطات المنتخبة من سنة ٥٥٠ إلى ٧٥٠هـ/ ١١٥٥ إلى ١٣٤٩م (المقدمة:٧)، ستيفن ليدر، ياسين محمد السواس، مأمون الصاغرجي، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، سنة ٢٠٠٠م

شيخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الإمامُ العالم المحدث عز الدين عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز، عُرف بابن المؤذن[١]، بقراءة حمزة بن عمر بن أحمد الهَكَّاري[٢]، إلى: (الفَرَابيّ)[٣]، ومن ثَمَّ إلى آخر الكتاب بقراءة الشيخ الإمام الفقيه المحدث أبي زرعة شمس الدين محمد بن يونس فتيان المقدسي. وسمع مالك النسخة الإمام العالم النحوي البارع المحدث تقي الدين أبو نصر محمد بن محمد بن عبد الحق بن محمد بن فتيان القرشي المصري، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة. والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله. فسمع مالك النسخة من أول الكتاب إلى قوله في حرف العين (عَبْد: خَلْقٌ)[٤]. وأجاز له المؤلف خاصة، وله وللمذكورين رواية ما يجوز له روايته.))[٥]

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ترجمته في: الوفيات، لمحمد بن رافع السلامي ٢/ ٩٢ ، تحقيق/ صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ه-١٩٨٢م.

(٣) ينظر: المشتبه، ص: ٥٠١.

(٤) المشتبه، ص: ٤٣٣.

(٥) المُشتبَه في الرِّجال، أسمائِهم وأنسابِهم، تحقيق/ علي محمد البجاوي (مقدمة التحقيق: ح)، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٦٢م.

والمهم هنا أن كاتب الطباق أو التَّسمِيع لم يكـن شخصـا عاديـا، وإنما كان ((لكاتب الطباق منزلة علمية رفيعة؛ إذ إنه محور صحة السماع والطباق وجوهره، فقوَّة السماع وصحته مبنيَّتان على ثقة كاتب الطباق وإتقانـه وتمكُّنـه، قـال ابـن الصـلاح: ينبغـي أن يكـون التسـميع بخـط شخص موثوق به غير مجهول الخط.)) [1]. ومن ثَمَّ تبـدو قيمـة إشـارة الحافظ ابن حجر عند ترجمة المؤلف إلى أنه (كتب الطباق).

وتجدر الإشارة في ختام الحديث عن صفات المؤلف إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر له من صـفات خِلْقيـة وخُلُقيـة، حيـث قـال: ((وَهُـوَ شَاب حسن الوَجْه، كثير التَّوَاضُع))

أما آثاره العلمية: فقد كان لِمَا وُصف به المؤلف من تميُّز وتحصيل وتفنُّن ومهارة أثرٌ فيما كتب وألَّف، مع حداثة سِنِّه. ولم يصرح أحد ممن ترجم له بشيء من مؤلفاته، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم إشاعته الحديثَ عما كتبه وألَّفه، وهـو أثـر مـن آثـار تواضـعه الجـمّ الـذي سـبق وصفه به. ولولا هذا المجموع الذي وقفنا عليه ما أتيح لأحد أن يعرف شيئا عما كتبه المؤلف أو ألَّفه.

يضـم هذا المجموع ثلاثة كتب للمؤلف، نذكرها فيما يلي حسب ورودها فيه:

---

(١) الطباق عند المحدثين: ٥٣.

الأول: (فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة) وهي الرسالة المحققة هنا، ويأتي الحديث عنها مفصلا لاحقا.

الثاني: (مختصر: ذِكْر أسماء من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق) ويأتي موضعه في المجموع المذكور بعد (فصل المنازعة) مباشرة. ويشغل الكتاب من المجموع المخطوط سبع لوحات [=١٤ صفحة]. واسم الكتاب كما ورد في صفحة غلاف المجموع (جزء منتخب من أسماء الرجال للذهبي) وكُتب بجوار هذا العنوان: انتخبه أبو زرعة، لكنه رحمه الله أخلَّ فيه بأشياء كثيرة. وعنون مفهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون لهذا الكتاب بـ (مختصر الرسالة في الرواة الثقات)، ونسبه إلى المؤلف، وقال: ((غير مكتمل من النهاية)) [1].

والسبب في تعدد عنوانات الكتاب عدم نص المؤلف على شيء منها، وإنما قال: ((قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد الذهبي، شيخنا، أيده الله ونفع به، وقد اختصرت كلامه في بعض الأماكن وحذفت بعضه في بعضها، والله الموفق. الحمد لله على الإيمان ومتابعة سنة نبيه أبي القاسم صلى الله عليه وسلم. أما بعد: فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعضُ الأئمة بما لا يوجب ردَّ أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ. فهؤلاء

---

(١) فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون، تعريب/ محمد عايش، ٧/ ٢٥٧، سقيفة الصفا العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م

حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تُستنكر عليه، وهي التي تُكلِّم فيه من أجلها فينبغي التوقُّف عند تلك الأحاديث. والله الموفق بمنَّه))[١]

ولما تتبعتُ كتب الإمام الذهبي المظنونة أصلا لهذا الكتاب، وقفتُ عليه وهو كتاب: (ذكر أسماءِ من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق)[٢]، وفيه المقدمة التي سبق ذكرها. وتجدر الإشارة إلى عدم وقوف المحقق على نسخة الكتاب الواردة في المجموع المشار إليه، ودليل ذلك إشارته في المقدمة إلى موضعين بهما بياض بالأصل، وهما تامّان في المجموع. وهما المظلَّلان هنا بالخط العريض.

ومما تقدم يتبيَّن أن الأقرب إلى العنوان الصحيح للكتاب ما ذُكِر أولا؛ توافُقًا مع أصله، وليس كما ورد في صفحة غلاف المجموع المخطوط، ولا كما ورد في فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون.

الثالث: (أسماء الصحابة الذين اتَّفقَ على الإخراج لهم أصحابُ الكتب الستة)، وموضعه من المجموع المخطوط بعد الكتاب المذكور سابقا، ليس بينهما إلا لوحتين، الصفحة الأولى منها بيضاء، والثانية فيها

---

(١) المجموع المخطوط ٢٣/ أ

(٢) نشرته مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه-١٩٨٦م، تحقيق وتعليق/ محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادين.

بعض أبيات من الشعر، والثالثة تسجيل ميلاد إحدى الفتيات، والرابعة طباق مسجل.

ويشغل الكتاب من المجموع المخطوط عشر لوحات [=٢٠ صفحة] من (٣٢) إلى (٤١)، غير مكتمل من آخره. والكتاب مختصر من كتاب شيخه الإمام الذهبي (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة)، وحقيقة الكتاب كما قال الذهبي في مقدمته: ((هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الاربعة، مقتضب من (تهذيب الكمال) لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزِّيّ، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب، دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب، ودون من ذُكِر للتمييز، أو كُرِّر للتنبيه.))[1]

وقد رأى مؤلفنا، أبو زرعة، أن يستخلص الصحابة فقط ممن ورد ذكرهم في كتاب شيخه (الكاشف)؛ إذ شمِل (الكاشف) أسماء الرواة الأعلَيْنِ من الصحابة، رضوان الله عليهم، وغيرهم من التابعين ومن بعدهم، يقول أبو زرعة أول الكتاب: ((الحمد لله رب العالمين،

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وحاشيته للإمام لإبراهيم بن محمد سبط بن العجمي الحلبي ١/ ١٨٧، تحقيق/ محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأول ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م. وينظر في التعريف بالكتاب: الحافظ الذهبي، عبد الستار الشيخ: ٤٠٠.

وصواته على محمد وآله وصحبه وسلم. أسماء الصحابة الذين اتفق على الإخراج لهم أصحاب الكتب الستة))[١]

هذا، وقد ورد اسم الكتاب على غلاف المجموع المخطوط (أسماء الصحابة الذين اتفق على الإخراج لهم الحفاظ الستة)، وهو مخالف لما ذكره المؤلف.

تلك كانت آثاره العلمية التي وقفنا عليها من خلال المخطوط المجموع المودع في جامعة برنستون.

وهذا أوان الحديث عن رسالته (فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة).

□

(١) المجموع المخطوط ٣٢/ أ.

المبحث الثاني: دراسة مخطوطة الرسالة

وفيه :

أولا: توثيق اسم الرسالة، و نسبتها إلى المؤلف.

ثانيا: سبب تأليف الرسالة، وزمن تأليفها.

ثالثا: خطة الرسالة والمنهج المتبع فيها.

رابعا: موارد الرسالة ومصادرها.

خامسا: وصف مخطوطة الرسالة، ومنهج تحقيقها.

أولا: توثيق اسم الرسالة، و نسبتها إلى المؤلف.

(فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة) هذا عنوان الرسالة واسمها. ورد النص عليه والتصريح به مرتين؛ أولاهما: وروده في صفحة العنوان، حيث ذُكر فيها اسم الرسالة ومؤلفها، وتلك صورتها:

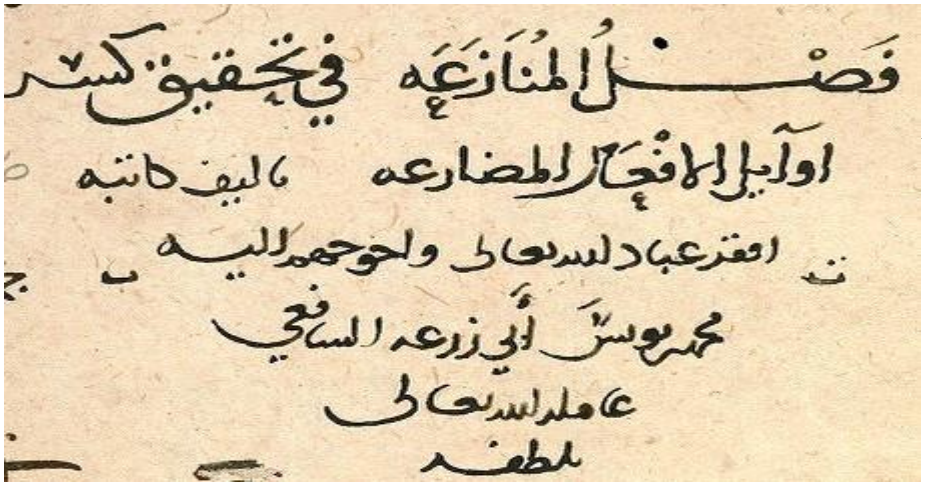
فصل المنازعه في تحقيق كسر
اوائل الافعال المضارعه تاليف كاتبه
افتقر عبد الله تعالى ولجوهم اليه
محمد يونس أبي زرعه الشافعي
عامله الله تعالى
بلطفه

((وسميتها: فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة)) [1]

كما ورد التصريح في صفحة العنوان بنسبة الرسالة إلى مؤلفها، محمد يونس أبي زرعة الشافعي، وأنه الذي خَطَّها بيده، كما في الصورة آنفا.

---

(١) المخطوط ١٧/أ

ومن ثم صَحَّ اسمُ الرسالة ونسبتُها إلى مؤلفها من خلال ما ورد في المخطوطة نفسها. ولولا ذلك ما عُرِف عن الرسالة شيءٌ؛ إذ لم يذكرها أحد من المعنيِّين بالمؤلَّفين ومؤلَّفاتهم؛ لأن المؤلف غير معروفٍ عندهم.

ثانيا: سبب تأليف الرسالة، وزمن تأليفها.

أما سبب تأليف الرسالة فقد صرح به المؤلف في مقدمتها، فقال: ((فَقَدْ وقعَتْ لِي مسألةٌ مع الفضلاءِ العلماءِ بالشامِ، وحَصَل فيها تَعَبٌ عظيمٌ، لِعَدَمِ تَحْرِيرِها وضَبْطِ الخِلَافِ ومَحَلِّ النِّزَاعِ، فأحببْتُ أن أضعَ كُرَّاسة لتلك المسألةِ، ولم آلُ -بحمد الله تعالى- جُهْدًا في الكشفِ عنها، وتَتَبُّعِ مذاهبِ الناسِ فيها، والجمعِ بين الكلامِ المُفْتَرِقِ، وتحقيقِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، وذِكْرِ المآخِذِ، على أبلغِ وَجْهٍ وأَحْسَنِهِ، مُحَرَّرًا مُحَقَّقًا)) [1]

ومن ثم يبدو أن المؤلف قد ضمَّن عنوان الرسالة (فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة) سببَ تأليفِها؛ فقد وقع للمؤلف حديث مع بعض العلماء بالشام حول اختلاف العرب في كيفية نطق أحرف المضارعة، ولما كان ضمُّها مما لا خلاف فيه، كما كان فتحُها أشهرَ من أن يُمارى فيه، أما كسرها فكان الكشف عن حقيقته وضبطه وتحرير مواضعه ومحل النزاع فيه مما يحتاج إلى تتبع أقوال العلماء فيه، وجمع ما تفرق منه.

---

(١) المخطوطة [١٦/ ب]

ولعل مما حَفَّز المؤلف كذلك على تأليف رسالته عدمَ وجودِ رسالة خاصة بموضوعها وإنما كان حديث العلماء عنها مُفرَّقا، وعباراتهم عنها متفاوتة، مما هَيَّأ له مواضع متعددة للتَّعقيب حينا على أقوال العلماء بالشرح والتحليل والاستنباط، وللتَّعَقُّب حينا آخر ببيان قصور العبارة أو إيهامها.

وبهذا يجمع المؤلف في رسالته عامةَ أغراض التأليف التي أشار إليها حاجي خليفة [١٠٦٧ه] بقوله: ((التأليف على: سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: إما شيء لم يُسبق إليه، فيخترعُه. أو: شيء ناقص يُتَمِّمُه. أو: شيء مُغْلَقٌ يَشْرَحُه. أو: شيء طويل يَخْتَصِرُه، دون أن يُخِلَّ بشيء من معانيه. أو: شيء متفرق يَجْمَعُه. أو: شيء مُخْتَلِط يُرَتِّبُه. أو: شيء أَخْطَأَ فيه مُصَنِّفُه، فَيُصْلِحُه.)) [١]

ومن الممكن لحداثة سن المؤلف أنه قصد بتأليفه كذلك الاستفادة الشخصية، وإفادة غيره أيضا.

وأما زمن تأليفها فقد سجله المؤلف أعلى يسار صفحة العنوان وقت الانتهاء منها، فقال: ((انتهت في يوم الخميس، خامس وعشرين ربيع الآخر سنة ٧٤٦))، ثم أعاد ذلك مرة أخرى مع شيء من التحديد في الصحيفة رقم (١٧)، فقال: ((علَّقتُها بين الظهر والعصر من يوم الخميس خامس وعشرين شهر ربيع الآخر سنة ٧٤٦))

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٣٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.

وبهذا يكون المؤلف قد انتهى من رسالته قبل وفاته بثلاث سنين، فقد كانت وفاته سنة ٦٤٩هـ.

□ **ثالثا: خطة الرسالة والمنهج المتبع فيها**

لم يصرح المؤلف بما تحويه رسالته من مباحث، ولكن الناظر فيها من قريب يمكنه الوقوف على خطة المؤلف فيها، ثم مع مزيد من التأمل يدرك منهجيّته في عرض تلك المباحث، بما يحقق الفائدة المرجوة من الرسالة.

أما خطة الرسالة فقد تألفت مما يلي:

أولا: مقدمة، ذكر فيها المؤلفُ سببَ تأليفِه الرسالةَ، وعملَه فيها، واسمَها.

ثانيا: تمهيد، ذكر فيه المؤلفُ تلخيصَ المسألةِ ومجمَلَها. وأشار إلى ذلك في نهاية عرضه له بقوله: ((هذا تلخيص محل النزاع)) (١)

ثالثا: أقوال العلماء في المسألة، نقل المؤلفُ منها ما أورده سيبويه فيها، والفراءُ، والثمانيني، وابن مالك، ومحمد بن أبي الفتح البعلي، ثم أبو حيان الأندلسي.

رابعا: ما حُمل على غيره، وما شذ عن القياس، ذكر المؤلف فيه الأفعالَ الآتية: (يِأْبى، يِذْهَب، يِلْحَن، يِئْلَم، نِعْبُد)، كما تحدث عن (يسع ويطأ) ووجه عدم كسرهما حملا على نظائرهما.

---

(١) المخطوطة ١٧/ ب

خامسا: تعليل ما تقدم، ذكر المؤلف فيه تعليل خمسة أشياء:

١- أصالةُ الفتح في أحرف المضارعة.

٢- وجه الكسر عند الناطقين به، واستثناؤهم الياء منه.

٣- كسر ما أوله همزة وصل.

٤- حمل المبدوء بتاء المطاوعة على ما في أوله همزة وصل.

٥- عدم ضم أحرف المضارعة مما كان ماضيه على وزن (فَعُل) بضم العين.

أما منهجية المؤلف في عرض مباحث خطته، فعند التأمل يمكن القول بأن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الرئيس المتَّبَع في الرسالة، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في عرض المادة المعروضة.

ذلك أنه لما كان غرض المؤلف من رسالته تحقيق مسألة لهجية اختلفت أقوال العلماء في وصفها وتفاوتت ألفاظهم في التعبير عنها، ولم يكن المؤلف من أهل النقل والرواية، فمن ثم نهج المؤلف وَصْفَ ما قيل في هذه المسألة اللهجية من خلال ما أثبته النقلة والرواة المتقدمون فيها؛ جَمْعًا لما تفرَّق، وإتماما لما نَقَص، ثم من خلال ما سطَّره متأخرو العلماء فيها؛ تحريرا للكلام وذِكْرا للمآخذ، مع ترتيب تلك الأقوال ترتيبا تاريخيا يُبِين عن التأثر والتأثير فيما بينها، وفي هذا يقول المؤلف: ((ولم آلُ -بحمد الله تعالى- جُهْدًا في الكشفِ عنها، وتَتَبُّعِ مذاهبِ الناسِ فيها،

والجمع بين الكلام المُفْتَرِقِ، وتحقيقِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، وذِكْرِ المآخِذِ، على أبلغِ وَجْهٍ وأَحْسَنِهِ، مُحَرَّرًا مُحَقَّقًا)) (١)

ويمكن هنا إثبات بعض الملامح المنهجية للمؤلف في رسالته، وذلك على النحو الآتي:

١- العرض المنتقى لبعض أقوال العلماء في المسألة. فلم يُعن المؤلف باستقصاء جمع كل ما قيل في المسألة، فإنه متعذر؛ إذ يكاد لا يخلو كتاب من كتب النحو أو اللغة من الحديث عنها أو التعرض لها. ومن ثم لزم الانتقاء، فاختار أقوال الأثبات المبرزين من المتقدمين والمتأخرين.

٢- الترتيب بين الأقوال والنصوص ترتيبا تاريخيا. فلم يذكر المؤلف النصوص كيفما اتفق بلا رابطة منطقية بينها، وإنما أراد إبراز مدى التأثير والتأثر فيما بينها. وقد بدا ذلك واضحا في فكره عندما ذكر كلام ابن مالك [٦٧٢هـ] في نهاية صحيفة (١٨/ ب)، ثم عرض كلام الثمانيني [٤٤٢هـ] في صحيفة (٢٠/ أ)، ثم حشَّى عليه بقوله: ((يُقَدَّم إلى قبل كلام ابن مالك، ثم يُكتَب بعده كلامُ ابن مالك)).

---

(١) المخطوطة [١٦/ ب]

٣- تحرير النصوص وسبر أغوارها. فلم يقتصر المؤلف على عرض الأقوال في المسألة، وإنما شرح غوامضها، وأبرز محتواها، وسجَّل ملحوظاته عليها، بل ونقدها بما يكشف مدى استيفائها التعبيرَ عن حقيقة المضمون أو قصورَها عنه.

٤- استخلاص الأصول من الفروع. فقد حرص المؤلف على ربط الجزئيات بالكليات، ما أمكنه ذلك، ضمانا للضبطية والإحكام من جهة، وتيسيرا لجمع النظائر من جهة أخرى. ومن ذلك حديثه عن: (أ) الوقوف عند حد المسموع وعدم تجاوزه.[١]

(ب) قياس العكس، أو دلالة المخالفة.[٢]

(ج) مراعاة الأصل، وأن الشيء إذا انتقل إل صورة أخرى لم يضره ذلك.[٣]

□ **رابعا: موارد الرسالة ومصادرها**

نقل المؤلف في رسالته نصوصا عن جملة من المصادر لعلماء متعددين، وتفاوت نقله عن هذه المصادر بين القلة والكثرة، فينقل أحيانا أكثر من مرة عن مصدر واحد، ويقتصر أحيانا على مرة واحدة في النقل عن مصادر أخرى.

---

(١) ينظر: ١٩/ ب، ٢١/ أ

(٢) ينظر: ٢١/ أ

(٣) ينظر: ٢٢/ أ

وتنوعت طريقته في النقل عن هذه المصادر؛ فتارة يذكر اسم المؤلف والكتاب، وتارة يقتصر على اسم المؤلف، وهذه الطريقة هي الغالبة على المؤلف في ذكر مصادره، ولكنه كان أمينا فلم يغفل التصريح بالنقل عن أي من مصادره.

وبلغت مصدر الرسالة ستة مصادر، هي على النحو التالي مرتبة حسب مؤلفيها:

١- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ه)، وقد كان المؤلف حفيا بالنقل عن كتابه، وحق له ذلك، فأكثر من النقل عنه في أكثر من موضع.

٢- الفراء، أبو كريا يحيى بن ياد (ت٢٠٧ه)، نقل المؤلف عنه مرة واحدة.

٣- الثمانيني، أبو القاسم عمرو بن ثابت (ت٤٤٢ه)، نقل المؤلف عنه مرتين.

٤- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢ه)، ونقل عنه مرتين، أولاهما من كتابه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. والأخرى من كتابه: شرح التسهيل.

٥- أبو الفتح البعلي، محمد بن أبي الفتح الحنبلي (ت٧٠٩ه)، ونقل عنه مرة واحدة.

٦- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، ونقل عنه مرتين؛ أولاهما من كتابه: ارتشاف الضرب. والأخرى من كتابه: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الأمور المتصلة بالمصادر:

أولا: رتَّب المؤلف مصادره ترتيبا تاريخيا؛ إبرازا لما بينها من تأثُّر وتأثير.

ثانيا: احتفى المؤلف بكتاب سيبويه حفاوة بالغة، فكان معتمَده في رسالته، ونقل عنه نقلا مباشرا كل ما ذكره سيبويه في هذا الباب. وبدا إكباره لسيبويه من أمرين؛ أولاهما: تلقيبه إياه بإمام النحو في غير موضع. والأخرى: الترحم عليه في كل مرة يذكره فيها.

ثالثا: نقل المؤلف عن جُلِّ مصادره نقلا مباشرا، وعن بعضها نقلا غير مباشر. ومن الثاني ما نقله عن الفراء في كتابه: (لغات القرآن)، فقد كان بواسطة أبي حيان الأندلسي في كتابه: التذييل والتكميل. ويتضح ذلك من متابعة المؤلف أبا حيان الأندلسي في موضعين عند مقارنتهما بأصلهما من كلام الفراء؛ الموضع الأول: إسقاطه نسبة لغة الكسر إلى قبيلة أَسَد[1]. والموضع الآخر: إسقاطه النص على خروج كسر أحرف المضارعة من الفعل الثلاثي المضموم العين، مع أنه ذَكَرَ

(١) ينظر: المخطوطة ١٨/ ب والحاشية رقم (٢٢)

مِثالَه، وذلك في قوله ((وأما ما كان مفتوحَ العينِ فخَطَأٌ أن تقولَ: تِشْرُفُ، وتِضْرِبُ)).[١]

وإذا كان أبو حيان قد رفع الحرج عن نفسه حينما قال في نهاية نقله كلام الفراء: ((انتهى ملخصا)) فإن المؤلف لم يحتطْ لنفسه وقصَّر في العبارة حينما قال في نهاية نقله: ((انتهى)) فقط.[٢]

رابعا: تَصرَّف المؤلف في النقل بالتلخيص بشدة، وذلك في ما نقله عن الثمانيني[٣]، مثلما فعل أبو حيان[٤]، وإن اختلفت عبارتهما. وفيما عدا ذلك لم يتصرف المؤلف فيما نقله.

□ **خامسا: وصف مخطوطة الرسالة، ومنهج تحقيقها**

أما مخطوطة الرسالة فهي نسخة يتيمة فريدة لا ثاني لها، كنت قد وقفت عليها عند تصفُّحِي فهرسَ المخطوطات العربية في جامعة برنستون، فوجدتها في القسم الرابع من مجموعة يهودا[٥]، فقُمتُ

---

(١) ينظر: المخطوطة ١٨/ ب والحاشية رقم (٣٤)

(٢) ينظر: المخطوطة ١٨/ ب والحاشية رقم (٣٨)

(٣) ينظر: الحاشية رقم (٤٣)

(٤) التذييل والتكميل ١٤/ ١٤٩

(٥) فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون (مجموعة يهودا) ٦/ ٢٤٤، تعريب وتحقيق/ محمد عايش، سقيفة الصفا العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م

بالبحث عنها وتحميلها من موقع الجامعة على شبكة المعلومات الدولية.[١]

وعندما تتبعتُ نسخَها وقفتُ على نسختين منها؛ أولاهما مُودَعة في مركز جمعة الماجد للتراث بالكويت، والأخرى في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالسعودية. وبعد وقوفي عليهما تبيَّن أنهما مصورتان عن نسخة برنستون، ومن ثم صارت النسخةَ الوحيدة المعتمدة في التحقيق.

تقع مخطوطة الرسالة ضمن مجموع محفوظ في جامعة برنستون تحت رقم (١٣٥٩)، نَسَخَه المؤلف بيده لنفسه، ويضم ستة كتب؛ ثلاثة منها للمؤلف، والأخرى لغيره. فما كان للمؤلف فأولها: (فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة)، وسيأتي الحديث عنه. وثانيها: (مختصر: ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق)، لشيخه الإمام الذهبي. وثالثها: (أسماء الصحابة الذين اتَّفقَ على الإخراج لهم أصحابُ الكتب الستة).

وبين هذه الكتب فوائد وتقييدات. [٢]

---

١ https://dpul.princeton.edu/

(٢) كتسجيل بعض القصائد، وتسجيل طباق بعض المؤلفات، وتسجيل ولادة إحدى البنات.

تشغل الرسالة المحققة من المجموع المخطوط المشار إليه سبعَ ورقات من (١٧) إلى (٢٢)، في كل ورقة صحيفتان. مُسَطَّراتها في الغالب من (٢٠) إلى (٢٢) سطرا، كُتبت بخط النسخ، وليس بالجيد، وفي منتصف صفحة العنوان اسم الرسالة والمؤلف، وفي أعلاها من اليسار وقت الانتهاء منها، قال: ((انتهت في يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الآخر سنة ٧٤٦))، وفيها بخط مخالفٍ حَدِيثٌ تكررتْ كتابة هذه العبارة: إنَّ حُسْنَ الكِتَابَةِ جَمَالٌ مَطْلُوبٌ.

ومن سمات الرسالة:

أولا: أن المؤلف أتم كتابتها، وذلك لما سبقت الإشارة إليه آنفا من تقييده ذلك في صفحة العنوان، ولقوله مرة أخرى أعلى الورقة [١٧]: ((علقتها بين الظهر والعصر من يوم الخميس خامس وعشرين شهر ربيع الآخر سنة ٧٤٦))، غير أنها في المجموع المخطوط الواردة فيه تنقصها على أقصى تقدير صحيفةٌ واحدةٌ، تَتبَّعْتُها في المجموع كله ، علَّها وُضعت في غير موضعها، فلم أظفر بها.

وإنما قدرت الساقط منها بصحيفة واحدة لأن المؤلف قد تَبِع في رسالته ما أورده سيبويه في الباب المخصص لها حذو القُذَّة بالقذة، ولم يبق من ذلك إلا تعليق المؤلف على قول سيبويه: ((وأما (فَعُلٌ) فإنه لا يُضم منه ما كُسر من (فَعِلٍ) لأن الضم أثقل عندهم، فكرهوا الضمتين، ولم يخافوا التباس معنيين، فعمدوا إلى الأخفِّ، ولم يريدوا تفريقًا بين معنيين كما أردت ذلك في (فَعِل) - يعني في الإتباع - فيُحتمل هذا،

فصار الفتح مع الكسر عندهم محتملاً، وكرهوا الضم مع الضم))[١]، وفيه توجيه عدم ضمهم أحرف المضارعة مما ماضيه على مضموم العين؛ لمشاكلة حركة أحرف المضارعة حركة عين ماضيه، كما فعلوا فكسروا في نحو (تِعْلَم) لكسر عين ماضيه. وتفصيلُ ذلك وتوضيحُه لا يتجاوز صفحة واحدة، بل أقل، على نحو ما ورد في شرح الكتاب للسيرافي[٢]، والمخصص لابن سيده. [٣]

ثانيا: الكتاب مُسَوَّدَةٌ بخط المؤلف لم تُبَيَّضْ بعد، ومظاهر ذلك وعلاماته ما يلي:

١- الضرب على بعض الكلمات والأسطر بعد كتابتها؛ إشارة إلى حذفها وعدم اعتمادها. وهذه نماذج من ذلك:

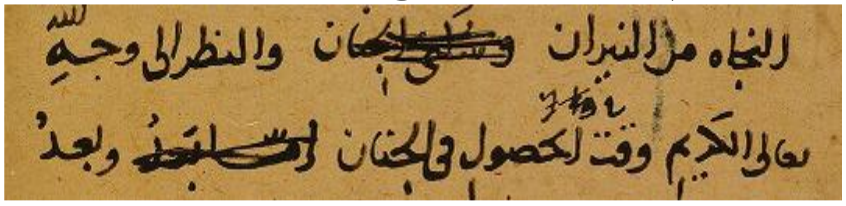

الورقة [١٦/ ب]

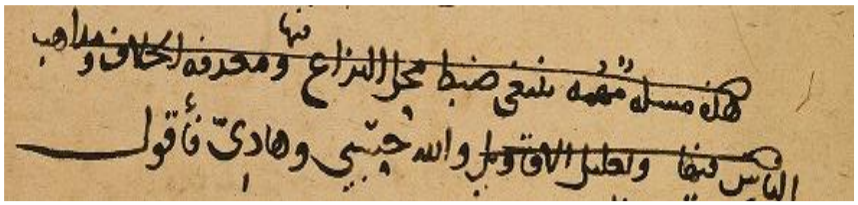

الورقة [١٧/ أ]

---

(١) الكتاب ٤/ ١١٣

(٢) ينظر: ٤/ ٤٩٠، ٤٩١.

(٣) ينظر: ط. بولاق ١٤/ ٢١٩، ٢٢٠، وط. إحياء التراث ٤/ ٣٣٥.

٢- الإشارة إلى تقديم كلام متأخر على مذكور سابق، كما في ذكره كلاما للثمانيني في الورقة [٢٠/ أ] ثم تنبيهه على وجوب تقديمه على كلامٍ لابن مالك، ذُكِر قبلُ في الورقة [١٨/ ب]؛ وذلك تحقيقا للتسلسل التاريخي في إيراد النصوص.

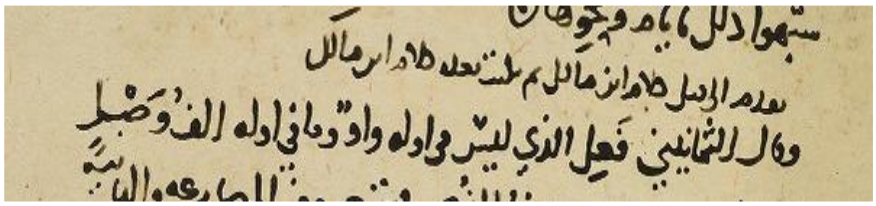

٣- الإحالة إلى كلام سيأتي ثم نسيان الإشارة إليه في موضعه، وذلك في موضعين، الأول: تعقيبه على كلام لسيبويه بقوله: ((وسيأتي من كلامه ما يَدُلُّ على أنه شَرَطَ أَنْ يكون فَعِل يَفعَل)) [١٧/ ب]، والآخر: تعقيبه على كلام للفراء بقوله: ((وقوله: (تِشَاؤن)، إدخالٌ للشيءِ في غير مَحَلِّهِ؛ لأن هذا ليس على (فَعِل)، فهو من الأشياء الشاذة التي تُحفظ وتُعدّ مع ما سمعه الكسائي من بعض بني دُبَيْر، على ما سيأتي عند ذكر الخارج عن القاعدة)) [١٨/ ب]

٤- وجود بياض وفراغ في بعض الصفحات للعودة إليه لاحقا لإتمامه. كما في الورقة [٢٢/ أ] ذلك أن المؤلف كان قد عَقَّبَ على كلام لسيبويه ذكر فيه أن تَحَوَّل اللفظ عن صورته الأصلية إلى أخرى لا يضر في مراعاة أصله. ثم ذكر المؤلف أن سيبويه أَكَّد كلامه هذا وعَضَّده

بمسألتين، كان المؤلف قد ذكر الأولى منهما، وأما الثانية فترك لها فراغا بمقدار ثلاثة أسطر تقريبا. وهذه صورته:

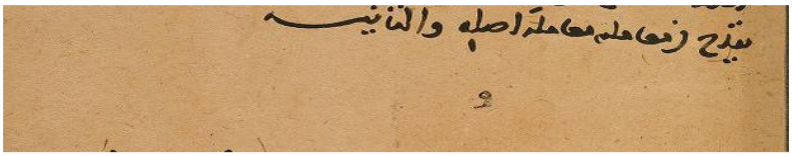

ثالثا: إهمال النقط في كثير من الكلمات. ولا عجب أن يتأخر إهمال النقط إلى القرن الثامن الهجري، زمنِ المؤلف، فقد ذكر أثبات المحققين تأخرَ ذلك حتى القرن التاسع الهجري، يقول الشيخ عبد السلام هارون: ((أذكرُ أنَّ إهمال النقط والإعجام قد امتدَّ شيءٌ منه إلى قرونٍ متأخرة، فالناظر في خط ابن حجر -وهو من علماء القرن التاسع- يرى هذا الإهمال بوضوح تام))[1]

رابعا: جرى المؤلف في رسالته على تخفيف الهمزة، فيكتب مثلا (ياء): يا، و(مسألة): مسلة، و(رديئة): ردية، و(سائر): ساير، ونحو ذلك.

وأما منهج التحقيق فمجمله الاجتهاد في إخراج نص الرسالة على الصورة التي أرادها المؤلف كمًّا وكَيفا، بقدر المستطاع. وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- نسخت مخطوطة الرسالة بيدي بعد التمرس على قراءتها، وإدامة النظر فيها مرات؛ نظرا لرداءة خطِّها في المُجْمَل، وعدم الركون

(١) تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة: ٤٢.

عند كتابتها للخاطر الأول.

٢- التوقف عند حد نص المؤلف، وعدم المخاطرة بالتدخل فيه بالزيادة إلا عند الضرورة القصوى، عندما تقتضي إقامة النص ذلك، مع وضع أي زيادة بين معكوفين [ ] والتنبيه على ذلك في الحاشية.

٣- إخلاص المتن لنص المؤلف، ووضع الزيادات الموضِّحة والشارحة في الحاشية.

٤- إخضاع النص لقواعد الإملاء الحديثة المتعارف عليها، والإشارة إلى السمات الخطية للرسالة.

٥- إثبات أرقام صفحات الرسالة كما وردت في المخطوطة عند بداية كل صفحة، والرمز لوجه اللوحة بالحرف [أ]، ولظهرها بالحرف [ب].

٦- عزو الآيات القرآنية بعد كل آية، وتخريج القراءات القرآنية من مظانها.

٧- تخريج أقوال العلماء من كتبهم، والتنبيه على وقوع التصرف فيها إن وُجد.

٨- ترجمة الأعلام غير المشهورة الواردة أسماؤهم في الرسالة.

٩- التعليق في الحاشية على ما يلزم من تصويب خطأ أو تصحيح وهم أو إيضاح غامض أو تقييد فائدة، ونحو ذلك.

١٠- وضعت الكشافات اللازمة لتقريب مادة الرسالة.

وفيما يلي صور من المجموع المخطوط والرسالة المحققة:

صفحة عنوان المخطوط المجموع

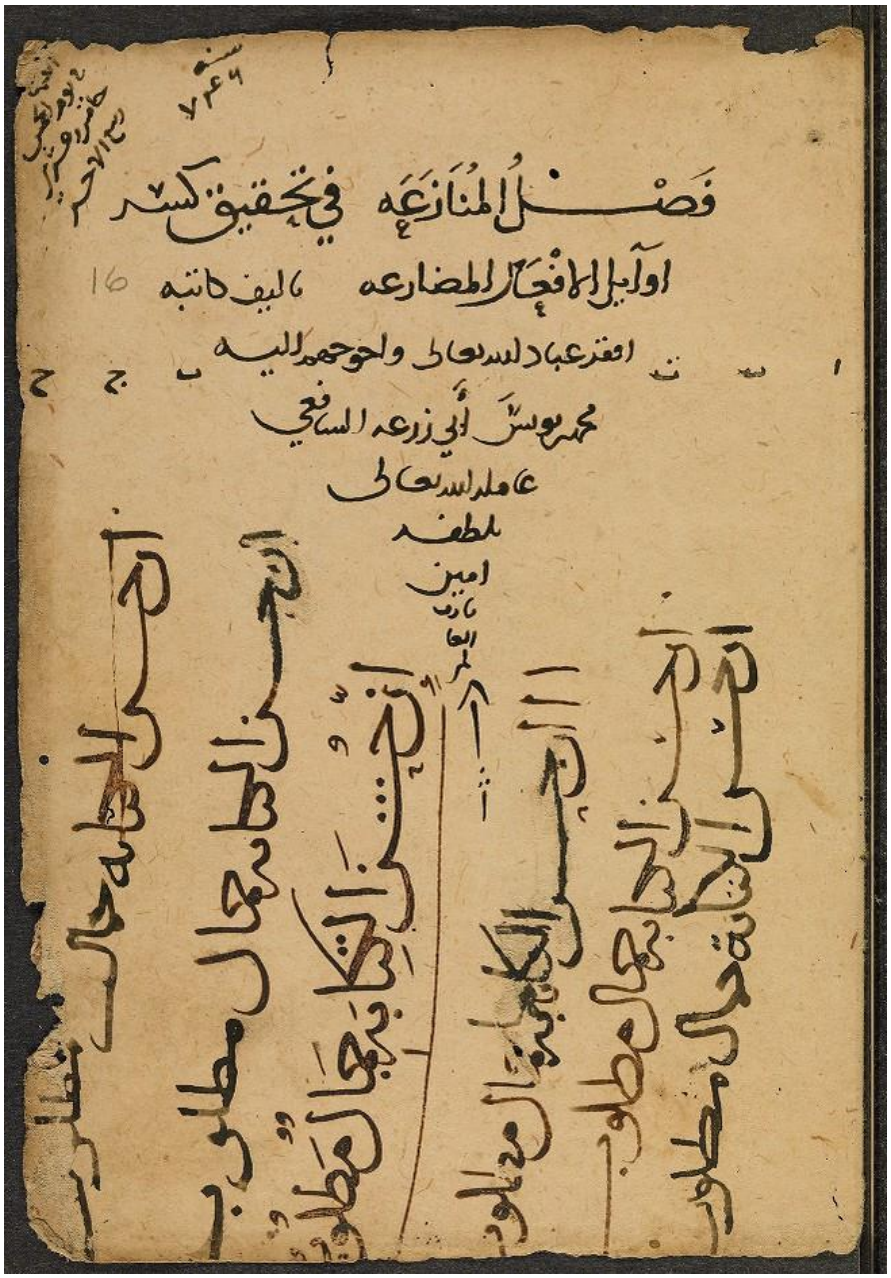
فصل المنازعه في تحقيق كسر
اوايل الافعال المضارعه تاليف كاتبه
افقر عباد الله تعالى واحوجهم اليه
محمد يوسف أبي زرعه الشافعي
عامله الله تعالى
بلطفه
امين

صفحة عنوان الرسالة المحققة

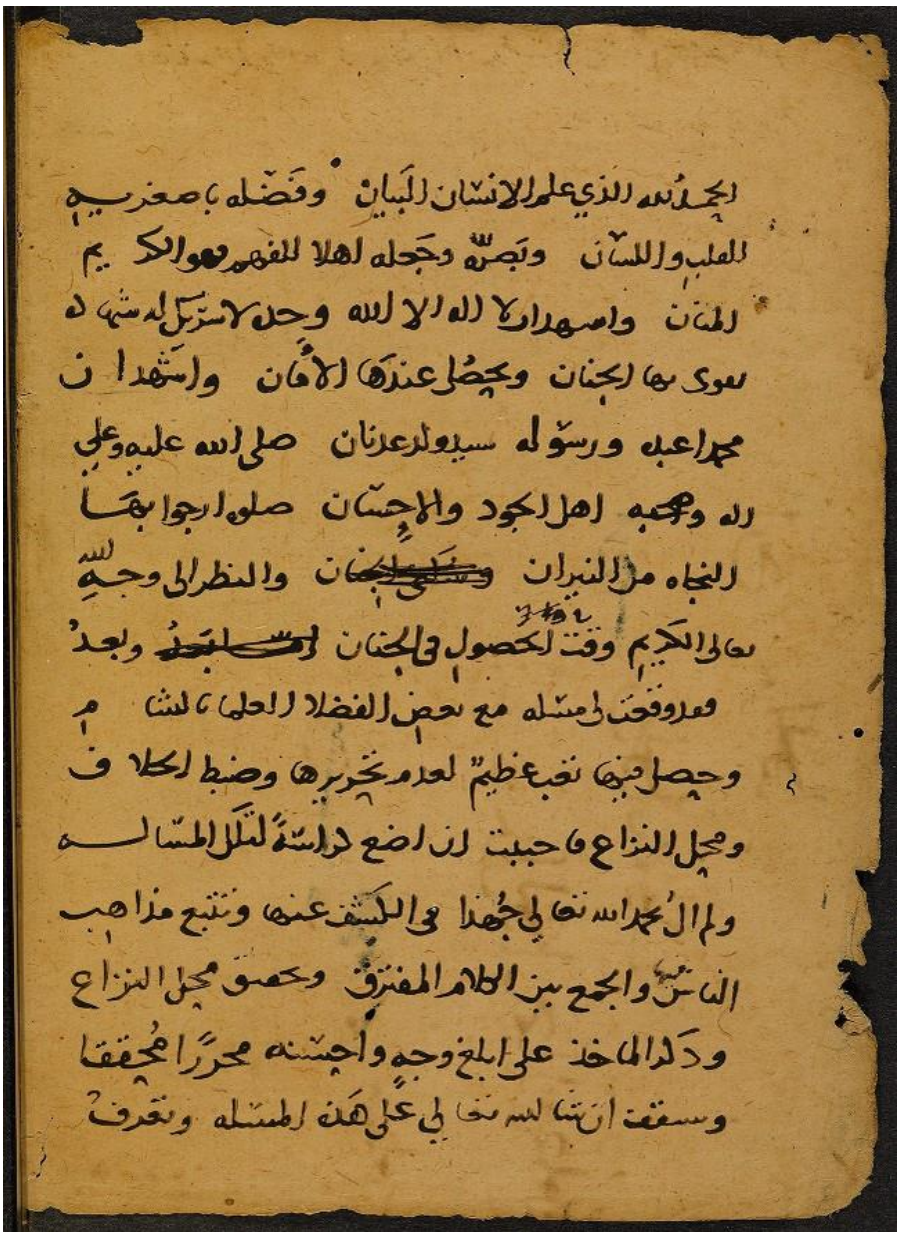

الحمد لله الذي علم الانسان البيان وفضله بصغريه
القلب واللسان وبصره وجعله اهلا للفهم والكريم
المنان واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
تنجو بها الجنان ويحصل عندها الامان واشهد ان
محمدا عبده ورسوله سيد ولد عدنان صلى الله عليه وعلى
اله وصحبه اهل الجود والاحسان صلوات ابقا بها
النجاة من النيران ~~وتسكن الجنان~~ والنظر الى وجه
الله تعالى الكريم وقت الحصول في الجنان ~~الى ما بعد~~ وبعد
فهذا وفقك الله لمسئله مع بعض الفضلاء العلماء الاعلام
وحصل فيها تعب عظيم لعدم تحريرها وضبط الخلاف
ومحل النزاع فاحببت ان اضع دراسة لتلك المسالة
والحمد لله تعالى جهدا في الكشف عنها وتتبع مذاهب
الناس والجمع بين الكلام المفترق وحصر محل النزاع
وذكر المأخذ على ابلغ وجه واحسنه محررا محققا
وسيقف ان شاء الله تعالى على هذه المسئله وتعرف

الصفحة الأولى من الرسالة المحققة

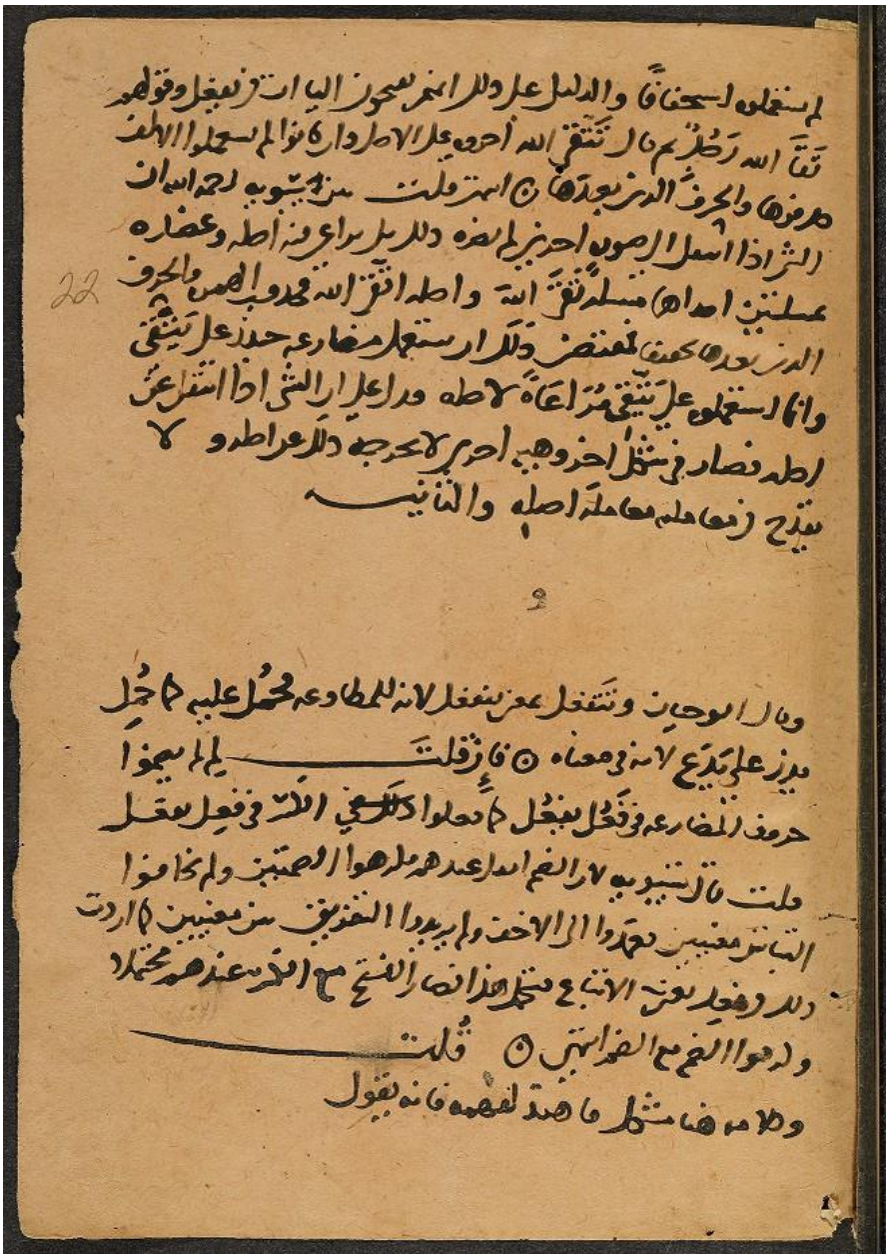

الصفحة الأخيرة من الرسالة المحققة

القسم الثاني: النص المحقق

[صفحة العنوان ١٦/ أ]

فَصْلُ الْمُنَازَعَةِ فِي تَحْقِيقِ كَسْرِ أَوَائِلِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ

تأليف كاتبه أفقر عباد الله تعالى وأحوجهم إليه

محمد يونس أبو زرعة الشافعي

عامله الله تعالى بلطفه

آمين يا رب العالمين

[١٦/ ب] الحمدُ لله الَّذي عَلَّمَ الإنسانَ البيانَ، وفَضَّلَهُ بِأَصْغَرَيْهِ القلبِ واللِّسانِ، وبَصَّرَهُ وجَعَلَهُ أَهْلًا لِلْفَهْمِ، فهو الكريمُ المَنَّانُ. وأَشْهَدُ أَن لَّا إله إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، شهادةً يَقْوَى بها الجَنَانُ، ويَحْصُلُ عِنْدَها الأَمَانُ، وأَشْهَدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، سَيِّدُ وَلَدِ عَدْنَانَ، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وصَحْبِه، أهلِ الجودِ والإحسانِ، صلاةً أرجو بها النجاةَ من النيرانِ، والنَّظَرَ إلى وَجْهِ اللهِ تعالى الكريمِ وَقْتَ الحُصُولِ في الجِنَانِ.

وبعدُ

فَقَدْ وقعَتْ لي مسألةٌ مع الفضلاءِ العلماءِ بالشامِ، وحَصَل فيها تَعَبٌ عظيمٌ، لِعَدَمِ تَحْرِيرِها وضَبْطِ الخِلَافِ ومَحَلِّ النِّزَاعِ، فأحببْتُ أن أضعَ كُرَّاسة لتلك المسألةِ، ولم آلُ -بحمد الله تعالى- جُهْدًا في الكشفِ عنها، وتَتَبُّعِ مذاهبِ الناسِ فيها، والجمعِ بين الكلامِ المُفْتَرِقِ، وتحقيقِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، وذِكْرِ المآخِذِ، على أبلغِ وَجْهٍ وأَحْسَنِهِ، مُحَرَّرًا مُحَقَّقًا. وستقفُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى على هذه المسألةِ، وَتَعْرِفُ [١٧/ أ][1] قَدْرَها، وبَحَثْتُ فِيها مَبَاحِثَ نَفِيسَةً، فَتَحَرَّرَتْ بحمدِ اللهِ تَعَالى، وَسَمَّيْتُها:

---

(١) كُتب أعلى هذه اللوحة تحديد زمن الانتهاء من كتابة المخطوطة، قال: "علقتها بين الظهر والعصر من يوم الخميس، خامس وعشرين من شهر ربيع الآخر ٧٤٦ هـ.

فَصْلُ المُنَازَعَةِ في تَحْقِيقِ كَسْرِ أَوَائِلِ الأَفْعَالِ المُضَارِعَةِ

والله حسبي وهو هاديَّ، فأقول:

أهلُ الحجازِ يَفتحون سائرَ الحروفِ الأربعةِ من أوائلِ الأفعالِ المضارِعَةِ جَميعِها، سواءٌ كانَ الفعلُ ثُلاثِيًّا أم رباعيا[1] أم خُماسيًّا أم سُداسيًّا. وسواءٌ أكان الثلاثيُّ على فَعِل أم فَعَل أم فَعُل.

وأما غيرُهم، وهم: تميمٌ وقَيْسٌ ورَبِيعةُ ومَنْ جاورَهم فقالوا: لا كسرَ في الياء بحالٍ إلَّا فيما يُستثنى، وأما غيرُها فإن كان الفِعْلُ على وزن (فَعِل يَفْعَل) أو في أوله تاءٌ معتادةٌ أو همزةُ وصلٍ =كُسِرَ-، نحو: تِتَعَلَّمُ وتِنْشَأُ[2] وتِتَغَافَلُ وتِنْقَادُ وتِسْتَخْرِجُ وإِتَذَكَّرُ وتِتَكَسَّر.. إلا كَلْبًا فَقالُوا بِكَسْرِ الياءِ أيضا في ما اجتمعت فيه الشروطُ المتقدِّمةُ.

---

(١) قلت: هذا سهو من المؤلف، فقد نُقل عن العرب الإجماع على ضم حروف المضارعة من الرباعي مجردا أو مزيدا. ينظر: بغية الآمال، للبلي: ١٤٠ وما بعدها، وشرح التصريف للثمانيني: ١٩٩، والبديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٣٠، وعلل النحو لابن الوراق:١٨٣، وغيره كثير.

(٢) في المخطوطة رُسمت الكلمة قريبة من (تشاء) والراجح ما أثبتناه، لأمرين؛ الأول: تعقب المؤلف الفراءَ في ذكره (تشاؤن) استشهادا على الكسر- [ينظر: المخطوطة ١٨/ ب]، وقال إنها من الأشياء الشاذة التي تحفظ. والثاني: مطابقة الأمثلة المذكورة هنا لما ورد في ارتشاف الضرب لأبي حيان [١/ ١٨٢]، ونقله المؤلف بعد لاحقا [المخطوطة ١٩/ أ]، واللفظ فيه كما أثبتناه.

وذَكَرْتُ التاءَ المعتادةَ احْتِرازًا من التاءِ المزيدَةِ في أول الماضي شذوذا، كـ:تَرْمَسَ الشيءَ، مِنْ رَمَسَه، بمعنى: سَتَرَه. قاله ابن مالك [٦٧٢ه] في شرح التسهيل.(١)

وقلتُ: فَعِل يَفعَل، احترازا من فَعِل [١٧/ ب] يَفْعِل، كحَسِبَ يَحْسِبُ، ووَرِث يَرِث. (٢)

قلتُ: وما ذاك إلا لِثِقَلِ كَسرتَينِ.

واستثنى غيرُ كَلْبٍ والحجازيين (وَجِل)، ونحوَه مما هو على: فَعِل يَفعَل، وفاؤه واوٌ فكَسَرُوه مطلقا في الياء وفي غيرها، [بخلافٍ في ذلك] (٣).

---

(١) انظره ٣/ ٤٤٨.

(٢) قلت: أما تمثيله بـ (وَرِثَ) فمستقيم؛ للإجماع على كسر عينه في المضارع. ينظر: إصلاح المنطق: ٢١٦، وأدب الكاتب:٤٨٣، وليس في كلام العرب:٤٥، والأفعال لابن القوطية:٣. وأما تمثيله بـ (حَسِبَ) فغير مستقيم؛ لورود مضارعه مكسور العين ومفتوحها معا. ينظر: إصلاح المنطق: ٢١٦، وأدب الكاتب:٤٨٣، وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ١٩١، والأفعال لابن القوطية:٣. وهما لغتان وردت القراءة بهما، قال ابن الجزري: ((وَاخْتَلَفُوا فِي: (تَحْسَبُهُمْ، وَيَحْسَبَنَّ، وَيَحْسَبُ) كَيْفَ وَقَعَ مُسْتَقْبَلًا. فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ بِفَتْحِ السِّينِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا.)) [النشر ٢/ ٢٣٦. وينظر: لغات القرآن للفراء:١٢١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥/ ١٢٤]

(٣) إلحاق صحيح من الحاشية.

هذا تلخيصُ مَحَلِّ النِّزَاعِ. ووراء ذلك عباراتٌ للنحاةِ يَقْرُبُ بعضُها من بعضٍ، ويخالف بعضُها بعضًا، ويزيدُ بعضُها على بعضٍ.

قال إمام النحو سيبويه [١٨٠هـ]-رحمه الله-: ((باب ما تُكسَرُ فيه أوائلُ الأفعالِ المضارِعة للأسماءِ كما كسرتَ ثاني الحروف حين قُلتَ (فَعِل)، وذلك في لغة جميعِ العربِ إلا أهلَ الحجازِ، وذلك قولهم: أنتَ تِعْلَمُ ذاك، وأنا إِعْلَمُ، وهي تِعْلَمُ، ونحن نِعْلَمُ ذاك. وكذلك كلُّ شيءٍ قلتَ فيه (فَعِل) من بناتِ الياءِ والواوِ، التي الياءُ والواوُ فيهنَّ لامٌ أو عَيْنٌ، والمُضاعَفُ. وذلك قولك: شَقِيتَ فأنت تِشْقَى، وخَشِيتُ فأنا إِخْشَى، وخَالَ فنَحْنُ نِخَالُ، وعَضِضْتُنَّ[١] فَأَنْتُنََّ تِعْضَضْنَ[٢])) انتهى.[٣]

ثم قال بعدَه: ((وقالوا: ضَرَبْتَ تَضْرِبُ، وأَضْرِبُ، ففتحوا أَوَّلَ هذا كما فتحوا الراء في: ضَرَب.)) انتهى.[٤]

قلتُ: وصَرَّحَ بعد ذلك بمعنى ما تَقَدَّم.

قلتُ: فاشترط في جواز الكسر أن يكون على فَعِل، لكن لم يشترط أن يكون على فَعِل يَفعَل. [وسيأتي من كلامه ما يَدُلُّ على أنه شَرَطَ أَنْ يكون فَعِل يَفعَل] [٥].

---

(١) في المخطوط: (وعَضُّن). والمثبت من كتاب سيبويه ٤/ ١١٠.

(٢) ورد في كتاب سيبويه بعد هذا: وأنتِ تِعَضِّين. [انظره: ٤/ ١١٠]

(٣) الكتاب ٤/ ١١٠.

(٤) السابق.

(٥) إلحاق صحيح من الحاشية. وهو يشير إلى ما سيأتي من حديث سيبويه عن (يسع ويطأ).

وقوله: (في لغة جميع العرب) وقال بعد ذلك: (وجميع هذا إذا قلت فيه: يَفْعَل، فأدخلتَ الياءَ فَتَحْتَ)

قلتُ: فاستثنى الياء من حروف المضارعة.

فإن قلت: لِمَ قالَ سيبويه -رحمه الله تعالى- (التي الياءُ والواوُ فِيهِنَّ عَيْنٌ أَوْ لَامٌ) مع أنَّ الواوَ لو كانت في أَوَّلِ (فَعِل يَفعَل)، لكانَ مَكْسُورًا أيضا.

قلت: لأن هذا الذي فاؤُه واوٌ يُجَوِّز كَسْرَ يائِه مَنْ مَنَعَ كَسْرَ ياءِ غَيْرِه، فَجَعَلَهُ قِسْمَين.

ومما يَدُلُّكَ عَلى ذلك أَنَّهُ احتاجَ أَنْ يَقُولَ بَعْدُ: ((وجميع هذا إذا قلتَ فيه يَفعَل فأدخلت الياء فَتَحْتَ)) [1]. فَلَوْ كانَ قالَ أَوَّلًا: أَوْ فاءٌ، لَفَسَدَ كَلامُهُ آخِرًا. فافْهَمْهُ.

[١٨/ أ] فإن قلتَ: هَبْ أنَّ سيبويه منعَ الكسرَ في الياءِ واشترطَ أنْ يكونَ على فَعِل يَفْعَل، فظاهرُ كلامِهِ يَقْتَضِي أَنْ لا كَسْرَ في شيءٍ آخرَ وراءَ ذلك، فلِمَ تكسر ما في أوله تاء معتادة أو همزة وصل؟

قلتُ: لو نَظَرْتَ الكلامَ إلى آخره لم يصدر منك هذا السؤال؛ فإن سيبويه -رحمه الله- قال في آخر الباب: ((واعلمْ أنَّ كُلَّ شيءٍ كانت ألفُهُ موصولةً [مما جاوزَ ثلاثةَ أَحْرِفٍ] [2] في فَعَل فإنك تكسر أوائل الأفعال

---

(١) الكتاب ٤/ ١١٠.

(٢) زيادة من الكتاب

المضارعة للأسماء.))[١] وقالَ بعدَ ذلك: ((وذلك قولُك: استغفرَ فأنتَ تِسْتَغْفِرُ، واحرنجمَ فأنت تِحْرَنْجِمُ، واغْدَوْدَنَ فأنتَ تِغْدَوْدِنُ، واقْعَنْسَسَ فأنا[٢] إقْعَنْسِسُ. وكذلك كل شيء [من][٣] تَفَعَّلْتُ أو تَفَاعَلْتُ أو تَفَعْلَلْتُ، يَجْري على هذا المَجْرى.)) انتهى.[٤]

فإن قلتَ: هذا كله مُسَلَّم، فمن أين يُؤخذ من كلام سيبويه أن غير الحجازيين يكسر ياء يَوْجَل، كما ذكرتَه أولا؟

قلتُ: قال سيبويه -رحمه الله- في وسط الباب: ((وأما وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون: يَوْجَل، فيُجرونه مُجرى عَلِمْتُ. وغيرُهم من العرب[٥] يقولون: هي تِيْجَلُ، وأنا إيْجَلُ، ونحن نِيجَلُ. وإذا قلتَ: يَفْعَلُ فبعضُ العرب يقولون: يَيْجَلُ؛ كراهية الواو مع الياء، شبَّهُوا ذلك بأيَّام ونحوِها. وقال بعضهم: يَاجَلُ، فأبدل[٦] مكانها ألفاً كراهية الواو مع الياء، كما يبدلونها من الهمزة الساكنة. وقال بعضهم: يِيْجَلُ، كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليَقْلِب الواو ياءً، لأنه قد

---

(١) الكتاب ٤/ ١١٢

(٢) في المخطوطة: فأنت. والصواب ما أثبتناه كما في أصله من الكتاب؛ ليتناسب مع الهمزة.

(٣) قلت: هذه زيادة كما في أصله من الكتاب.

(٤) الكتاب ٤/ ١١٢. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٤٨٩.

(٥) في الكتاب زيادة للتأكيد، قال: [سوى أهل الحجاز] ٤/ ١١١.

(٦) عند سيبويه (فأبدلوا). وكلاهما جائز حملا على لفظ (بعض) أو معناه.

عُلِم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً، ولم تكن عنده الواو التي تقلب مع الياء حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها على[١] هذا الحد، وكره أن يقلبها على ذلك الوجهُ الآخر.))[٢] انتهى.

قلت: فقول سيبويه -رحمه الله تعالى-: (ولم تكن عنده ... إلى آخره) جواب عن سؤال مقدر، وهو واضح.

ولم ينقل سيبويه لغةَ بعضِ كَلْبٍ المتقدمة. وقد نقلها عنهم غير واحد، كالفراء.

[١٨/ ب] وقال الفراء [٢٠٧ه]: ((في ﴿نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:٥] لغتان: قُرَيْشٌ وكِنَانَةُ ينصبون النونَ. وعامةُ العربِ من تَمِيمٍ[٣] وقَيْسٍ ورَبِيعَةَ يقولون: نِسْتَعِينُ، وتِسْتَعِينُ، وإِسْتَعِينُ، ولا يقولون: يِسْتَعِينُ[٤]، وقد يقولُ ذلك بعضُ كَلْبٍ، وهي من الشاذِّ. وقد قَرَأَتِ القُرَّاءُ بالكسرِ

---

(١) قلت: كذا، وفي الكتاب: إلى.

(٢) الكتاب ٤/ ١١١، ١١٢.

(٣) زيد هنا في: (لغات القرآن) للفراء: ٤٠ : (وأَسَدٍ).

(٤) في (لغات القرآن) للفراء: ٤٠ (بكسرِ الياءِ؛ لأن الياءَ قد يُتركُ كسرُها في الإعرابِ الذي تستحقُّه، فهي هاهنا أولى بأن يُسْتثقلَ فيها الكسرُ؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: مررتُ بقاضِي؛ استثقالًا للكسرِ في الياءِ؛ فكذلك استُثْقِل الكسرُ فيها.)

في: (نِسْتَعِينُ)[١] و﴿وَلَا تِرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [٢] [هود:١١٣]،و﴿وَمَا تِشَاءُونَ﴾[٣] [الإنسان:٣٠ والتكوير:٢٩]، و﴿تِخَافُونَ﴾[٤] [النساء:٣٤وغيرها]، و﴿لَا تِيمَنَّا﴾ [٥] [يوسف:١١]، و﴿أَلَمْ إِعْهَدْ﴾ [٦] [يس:٦٠]، و﴿إِيذَنَ لَكُمْ﴾ [٧] [الأعراف:١٢٣

(١) ينظر: المختصر، لابن خالويه:١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٣، والمحرر الوجيز (ط. قطر) ١/ ٨٤، وشواذ القرآن واختلاف المصاحف، للكرماني ١/ ٤٧ وحواشيه.

(٢) (تِرْكَنُوا) ينظر: المختصر/ لابن خالويه:٦١، والكشاف ٢/ ٤٣٣، والبحر المحيط٥/ ٢٦٩، وشواذ القرآن ١/ ٣٧٤. و(تِمَسَّكُمُ) ينظر: المحتسب ١/ ٣٣٠، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٨، والبحر المحيط ٥/ ٢٦٩، وشواذ القرآن ١/ ٣٧٤.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٨/ ٥٠٠.

(٤) لم أقف عليها فيما رجعت إليه من مصادر، في مواضعها المختلفة في القرآن الكريم.

(٥) بكسر التاء وتسهيل الهمزة، ينظر: المختصر:٦٢، وفيه ضُبطت التاء بالفتح خطأ. والبحر المحيط ٥/ ٢٨٥، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٨.

(٦) ينظر: المختصر/ لابن خالويه:١٢٥، والمحرر الوجيز ٧/ ٢٥٩، وشواذ القرآن ٢/ ٦٧١.

(٧) ينظر: شواذ القرآن ١/ ٢٨٨.

وغيرها]، و﴿يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ (١) [آل عمران:١٠٦]، و﴿وَتِطْمَئِنَّ﴾ (٢) [المائدة:١١٣].

وما كان مثلُه من فِعْلٍ قد زِيدَ فيه، مثلُ: اسْتَفْعَلْتُ، وانْفَعَلْتُ، وافْتَعَلْتُ؛ أَجْرَيتَه على هذا المَجْرى.(٣)

وما كان من الفِعْلِ ليس فيه زيادةٌ فإنما تُكسَرُ منه التاءُ والنونُ والألفُ إذا كان (فَعِل) مكسور العينِ، كجَهِلَ وعَلِمَ.

وأما ما كان مفتوحَ العينِ [مثلَ: ضَرَبَ، أو مضمومَ العينِ، مثلَ: شَرُفَ، فلا يُقالُ ذلك فيه](٤)، فخَطَأٌ أن تقولَ: تِشْرُفُ، وتِضْرِبُ.(٥)

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣١٣، وشواذ القرآن ١/ ١٦٨، ١٦٩.

(٢) لم أقف على هذه القراءة فيما رجعت إليه من مصادر.

(٣) في (لغات القرآن) للفراء: ٤١ (والقراءةُ باللغةِ الأُولى)

(٤) زيادة من (لغات القرآن) للفراء: ٤١ وقد أضفناها في المتن لاقتضاء سياق الكلام لها، ليتوافق التمثيل مع الحالة المذكورة.

(٥) في (لغات القرآن) للفراء: ٤١ (وإنما كسروا في «تَفْعَلُ» إذا كان على «فَعِلْتُ»؛ لأنهم أرادوا أَن يُبْقُوا في «يَفْعَلُ» كسرةً؛ ليُعْلَمَ أنها من فِعْلٍ مكسورةٍ عَيْنُه، إذ لم يَسْتَقِمْ لهم أن يجعلوا الكسرةَ في العينِ، ولا في الفاءِ؛ لجَزْمِ الفاءِ، فجعلوها في التاءِ وفي الألفِ وفي النونِ).

وفي: ﴿لَا نَوْجَلْ﴾[الحِجْر:٥٣] ثلاثُ لغاتٍ: قُرَيْشٌ وكِنَانَةُ تفتح الأربعة، وتَمِيمٌ تكسر الأربعة[١]، وبنو عَامِرٍ يستثنون الياء فيفتحونها ويجعلون الواو ألفا.[٢]

وما كان على (فَعَلَ يَفْعَلُ) فلا تُكْسَر فيه التاءُ ولا النونُ ولا الألفُ» انتهى.[٣]

قلتُ: فَنَسَبَ لغاتِ (تَوْجَل) إلى قائليها، وذلك زيادة على سيبويه. ولم يشترط أن يكون (فَعِل) على (يَفْعَل). ولم يذكر ما في أوله تاء المطاوعة،[٤] وأنَّ حُكْمَه حُكْمُ ما في أوله همزةُ وَصْلٍ.

---

(١) في (لغات القرآن) للفراء: ٤٢ (فيكسرون الياءَ في هذا الحرفِ، ولا يكسرونها في «تَعْلَمُ». وإنما كَسَروا الياءَ؛ لأنهم وَجَدوا الواوَ في «تِيجَلُ» و «إِيجَلُ» و «نِيجَلُ» قد تَحَوَّلت ياءً؛ لِكسرِ ما قبلَها، فكَرِهوا أن يفتَحوا الياءَ، فتَصِحَّ الواوُ، فتكونَ في بعضِه واوًا، وفي بعضِه ياءً؛ فاحتَمَلوا كسرةَ ياءِ الفِعْلِ؛ لِيَتَأَلَّفَ الحرفُ بالياء في كلِّه).

(٢) في (لغات القرآن) للفراء: ٤٢ (فإنهم على لغة تَمِيم في الألفِ والنونِ والتاءِ، فإذا صاروا إلى الياءِ فَتَحوها، وصيَّروا الواوَ ألفًا، فقالوا: هو يَاجَلُ، ويَاجَعُ. وإنما صيَّروا الواوَ ألفًا؛ لفَتْحِها، وتَوَهَّموا أن الياءَ تَجُرُّ الواوَ إلى الألفِ، كما جَرَّتْها التاءُ والنونُ والألفُ إلى الياء).

(٣) ينظر: لغات القرآن للفراء: ٣٩-٤٢. بتلخيص وتصرف. ونقله المؤلف بواسطة أبي حيان في التذييل والتكميل ١٤/ ١٤٩، ١٥٠.

(٤) قال ابن مالك: (وسُميت هذه التاء تاء المطاوعة لأن أكثر ما يُبدأ بها مطاوعُ العاري منها، أي دالٌّ على تأثرٍ به، كتَدَحرج وتَعَلَّم وتَضَاعَف، بالنسبة إلى: دَحْرَج وعَلَّم وضاعَفَ) [شرح التسهيل ٣/ ٤٤٧]

وقوله: (وقد قرأتِ الْقُرّاء)، هي شواذ ليست في المتواتر. [١]

وقوله: (تِشَاؤن)، إدخالٌ للشيءِ في غير مَحَلِّهِ؛ لأن هذا ليس على (فَعِل)، فهو من الأشياء الشاذة التي تُحفظ وتُعَدُّ مع ما سمعه الكسائي من بعض بني دُبَيْرٍ، على ما سيأتي عند ذكر الخارج عن القاعدة.[٢]

وقال الثَّمَانِينِيُّ[٣] [٤٤٢ه]: ((فَعِل الذي ليس في أَوَّلِه واوٌ، وما في أَوَّلِه ألفُ وَصْلٍ، لِلْعَرَبِ فيه مَذاهِبُ؛ اللغةُ الفُصْحى: فَتْحُ حروفِ المضارَعةِ، والثانيةُ: كَسْرُ جَمِيعِها، وثالثُها: استثناءُ الياءِ)) [٤] انتهى.

---

(١) يقصد بالشاذ ما ذكره من قراءات، وإلا فقد وردت القراءة بالكسر في المتواتر كما في رواية شعبة عن عاصم (يِهِدِّي) [يونس:٣٥]، بكسر الياء [ينظر: السبعة، لابن مجاهد:٣٢٦]، وإن كان الكسر قد وُجِّه على الإتباع لكسرة الهاء. [ينظر: الحجة للفارسي ٤/ ٢٩٧، وإعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه ١/ ٢٦٨]

(٢) قلتُ: نسي المؤلف التنبيه عليه في موضعه. وسبب شذوذه أن ماضيه على وزن (فَعَل) بفتح العين، ولعله تُوهِّمَ كَسْرُ عينِ الماضي منه لَمَّا كانت عينه في المضارع مفتوحة.

(٣) أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي، صحب ابن جني ولازمه، منسوب إلى قرية (ثمانين) بالموصل، شرح (اللمع) و (التصريف) لابن جني . تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/ ٢٠٩١، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٤٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٧.

(٤) شرح التصريف للثمانيني، بتلخيص شديد، ص: ١٩٥ – ١٩٧ ، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

قلت: لم يذكر ما في أوله تاءُ المطاوَعَةِ. ولم يشترطْ أنْ يكونَ (فَعِل) على (يَفْعَل). والمذهبُ الثاني الذي حكاه، به استأنسَ أبو حيان فَنَقَل عن كَلْبٍ ما لم يقولوه. (١)

وقال ابنُ مالكٍ [٦٧٢هـ] في تَسْهِيلِهِ: ((ويَكْسِرُهُ غيرُ الحِجازيِّين ما لم يكنْ ياءً، إن كُسِرَ ثاني الماضي، أو زِيدَ أَوَّلَهُ تاءٌ مُعْتَادةٌ أو همزةُ وَصْلٍ. وَيَكْسِرُونه مُطْلقا في مُضارِعِ (أَبَى) و (وَجِل) ونحوه.)) (٢)

قلت: فلم يذكر لغة كَلْب، ولم يُحرِّر مسألة (وَجِل) عند غير [١٩/ أ] الحجازيين. وقد تَقَدَّمتْ مُحَرَّرة.

وقال ابنُ أبي الفتح(٣)[٧٠٩هـ] تلميذُ ابن مالك: ((ويُفتح ما عدا الرباعي عند الحجازيين، نحو: تَضْرِبُ، وتَعْلَمُ، وتَشْرُفُ، وتَنْطَلِقُ،

---

(١) قول الثمانيني والتعقيب عليه ذكره المؤلف في صفحة [٢٠/ أ] واستهله - مُنَبِّها- بقوله: ((يُقَدَّم إلى قبل كلام ابن مالك، ثم يُكتَب بعده كلامُ ابن مالك))

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك:١٩٧، ١٩٨. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٤٧

(٣) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلي الحنبلي، ولد سنة ٦٤٥هـ، أخذ عن ابن مالك ولازمه، توفي بمصر سنة ٧٠٩هـ. ينظر في ترجمته: مقدمة تحقيق كتاب (البعلي اللغوي وكتاباه، شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد) د/ سليمان العايد، مكتبة الطالب الجامعي، جامعة أم القرى (د.ت).

وتَسْتَخْرِجُ. ويُكسر عند غيرهم ما ليس ياء، مما كان ماضيه على (فَعِل) بكسر العين، أو مبدوءا بهمزة وصل، نحو: انْطَلَقَ واسْتَغْفَرَ، أو تاء مزيدة كتَتَعَلَّمُ. ويُكسر مطلقا، ياءٌ كان أو غيرُها، من الثلاثي الواوي الفاء المكسور العين، كوَجِل يِيْجَل)) [1]

قلت: وهي قريبة من عبارة ابن مالك؛ ولذا لم يُحَرِّر مسألة تَوْجَل.

وقوله: (تاء مزيدة) ليس بجيِّد؛ لأنه يَرِدُّ عليه مسألةَ (تَرْمَسَ)، وقد تقدَّمَت.

وقوله: (ويُكْسَرُ عند غيرهم) فيه ما تقدم.

وقوله: (بكسر العين) لم يُقيِّد أن مضارعه مفتوح.

---

(١) لم أقف على مصدر النص في مؤلفات البعلي المطبوعة. والقريب منه ما ورد في كتابه: (النافع في كيفية النطق بالفعل المضارع) [٨٧، ٨٨] قال: ((حرف المضارعة من كل ما ماضيه أربعة أحرف مضموم باتفاق، نحو: يُدحرج ويُكرم ويُسلم. ويُفتح عند الحجازيين ما عداه، نحو: يَذهب ويَنطلق ويَستخرج. والله تعالى أعلم. وغير الحجازيين يكسر من (فَعِل) الواوي الفاء المكسور العين، نحو: وَجِل يِيجَل، ومن أبى يِئبى، ويُكسَر غيرُ الياء المثناة تحت، وهو الهمزةُ والتاءُ والنونُ من (فَعِل) نحو: عَلِمْتُ، ومن المبدوء ماضيه بهمزة وصل كَنِنْطَلِقُ ونِسْتَخْرِجُ، أو بتاء مزيدة كتَعلَّمْت تِتَعلَّم. وما عدا ما استُثني لا يجوز فيه إلا الفتح. والله أعلم))

وقوله: (مما ليس ياء مما كان ماضيه على فَعِلَ) عبارة رديئة مُوهِمَةٌ؛ إذ يحتمل أن يكون قوله: (مما) تَبْيِينًا للمَنْفيِّ الذي في حَيِّزِ (ليس)، فينعكسُ المعنى، فيصيرُ: مما ليس ياء من (فَعِل)، فلو كان ياء من غير (فَعِل) لكُسِرَت. وهو بَدِيهِيُّ الفساد. فافهمه، ففهمُه دقيقٌ.

وقوله: (من الثلاثي الواوي) تَبِعَ سيبويه وابنَ مالك في ذلك. أعني في جعلها قاعدة كُلِّيَّةً. وظاهر كلام الفراء أنها مختصة بلفظة (وَجِل).

وقال أبو حيان[1] [٧٤٥هـ]-رحمه الله-: ((إلا من ثلاثي على وزن فَعِل[2]، ومضارعه يَفْعَل، بفتح العين، أو أَوَّلُهُ تاءٌ معتادة، أو همزةُ وصلٍ، فالحجاز تَفْتَحُ نحو: تَعْلَم، وتَنْشَأ، ويَتَغَافل، وتَنْقَاد، وتَسْتَخْرِج. وغيرُهم من العربِ: قَيْسٍ وتميم وربيعةَ ومَنْ جاوَرَهم يَكْسِرُ-، إلا في الياء فيَفْتَحُ، إلا في بعض كَلْبٍ فَيَكْسِرُ فيها، وفي غيرها من الثلاثة. فإن كان مثلَ (وَجِل) مما هو مكسور العين وفاؤه واو، فمضارعه على (يَفْعَل) بفتح العين، وهي لغة قريشٍ وكنانةَ. فأهل الكَسْرِ- مختلفون،

---

(١) مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان الأندلسي المولد، المصري الدار، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، مات فِي ثامن عشرين صفر سنة خمس وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة. تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار، للذهبي (ط الرسالة) ٢/ ٧٢٣ وحواشيه، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠.

(٢) في مطبوعة الارتشاف ١/ ١٨٢ ضُبط الوزن بفتح العين خطأ.

فمنهم من يَكْسِرُ مُطْلَقًا وهي لغةُ تميم، فتنقلبُ تلك الواو ياءً، ومنهم من يكسر إلا في الياء فيَفْتَحُ، وهي لغةُ بَنِي عامِرٍ، وقومٌ من هؤلاء يقلبون الواو ألفًا، فيقول: ياجلُ، وتاجلُ، وناجلُ، وآجلُ، [١٩/ ب] ومنهم من يقلبها ياءً، فيقول: يِيْجَلُ وتِيْجَلُ ونِيْجَلُ وإِيْجَلُ.)) انتهى[١].

قلت: وهو كلامٌ سخيفٌ جِدًّا، أما أولا: فلأنه قال: ((فإن كان مثل (وَجِل) مما[٢] هو مكسور العين، [وفاؤه واو] [٣]، فمضارعُه على: يَفْعَل)) ولا يخلو إما أن يكونَ حَكَمَ على (وَجِل) بمُفْرِدِه، أو على مِثْلِهِ، أو عليهما، وكُلٌّ ذلك باطلٌ. أما الأول فلأن وَجِلَ مضارعُه مفتوحُ العَيْنِ عند الكُلِّ، وإنما اختلفوا في غير ذلك. وأما الثاني فباطلٌ بـ (وَرِثَ)، ونحوِه. وأما الثالث فمُرَكَّبٌ يَبْطُلُ بِبُطْلَانِ أَحَدِ أَجْزَائِهِ.

وأما ثانيا: فلأنه حكى عن بعض كَلْبٍ كسر الياء في الثلاثة، يعني: فيما أوله تاء معتادة أو همزة وصل أو كانَ على فَعِل يَفْعَل. وليت شِعْرِي من أين أخذ مجموعَ ذلك عن كَلْبٍ، وإنما حَكَى الفراءُ ذلك عنهم في (نَسْتَعِينُ). فإذا اسْتَدْمَجَ[٤] أبو حيَّانَ من كلام الفراء سَلِمَ له ذلك في همزة الوصل.

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١٨٢، ١٨٣.

(٢) في المخطوطة (فيما). والصواب ما ذكرناه، كما نقله على الصواب سابقا، وكما في أصله من الارتشاف.

(٣) زيادة إيضاحية، ذكرها سابقا، وهي في أصل الارتشاف.

(٤) معناه: استحكم منه وسَبَرَه، من قولهم: دَمَجَ الشيءُ في الشيء: دَخَل فيه واستَحْكَمَ. ينظر: المعجم الكبير، حرف الدال ٧/ ٥١٩.

ولعمري إن تسليمه له في همزة الوصل من كلام الفراء لتساهُلٌ؛ لأن الكاسر في هذه المواضع مخالفٌ للأصل والقياس. فأيُّ شيء خالفَ فيه القياسَ ضُبط وحُفظ ولم يُتعدَّ به مَحَلُّه. فافهمه.[١]

ولم يحوجني إلى نَقْلي إياه أولا عن بعض بني كلب في المجموع إلا أبو حيان. فَتَنَبَّه له. [فإن قال: أخذته من كلام الثمانيني. قلت: إنما نقله في همزة الوصل، و(فَعِل) غير الواوي العين] [٢]

وقوله: (وقوم من هؤلاء)، يحتمل أن يكون معناه أن قوما من بني عامر زادوا على اللغة الأولى هاتين اللغتين فصاروا ينطقون بثلاث لغات. ويحتمل أن يكون المعنى أن بني عامر انقسموا ثلاث فرق. ويحتمل أن يكون المعنى أن بني عامر فتحوا الياء ولم تتعرض للواو.

---

(١) هذا التعقب من المؤلف لأبي حيان فيه بُعْدٌ وتَكَلُّفٌ، فحكاية الفراء كسرَ الياء عن بعض كلب ليس خاصا بكلمة (نستعين)، ولا بما في أوله همزة وصل، ودليل ذلك ما نقله اللَّيْلِيُّ عن اللحياني في نوادره، قال: (وقد حكى اللحياني الكسر في الياء، قال في نوادره حاكيا عن الكسائي: إذا زدتَ في الفعل شيئا، نحو: اسْتَفْعَلْتُ أو تَفَعَّلْتُ، كسروا الياء والنون والألف والتاء) [بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال:١٥٦، تحقيق د/ سليمان العايد، جامعة أم القرى، ١٤١١ه-١٩٩١م]

(٢) إلحاق صحيح من الحاشية.

ثم قال بعد ذلك: (اختلفوا على فرقتين). فمنهم من قلبها ألفا ومنهم من قلبها ياء، وليس فيهم من أبقاها واوا، وهذا هو الظاهر. وإلا كانوا موافقين لقريش وكنانة، فَبَطَلَ المعنيان الأوَّلان وتَعَيَّنَ الثالث.

وقوله: [٢٠/ أ] (فأهل الكسر مختلفون فيه). مُرَادُهُ غيرُ بعضِ بَنِي كَلْبٍ. وهو واضح.

وقوله: (فإن كان مثل وَجِلَ): لم يشترط أن يكون على فَعِل يَفْعَل؛ احترازا من: وَرِث يَرِث. وقد احترز منه في شرحه الكبير[1]، وغَفَلَ عنه هنا.

وقال الثمانيني: ((إنْ كانَ أَوَّلُهُ، أيْ: فَعِل، واوًا فَأَهْلُ الكَسْرِ مُختلِفُونَ فيه؛ فَكَاسِرٌ كُلَّها فَتَنْقَلِبُ ياءً لِسُكُونِها وانْكِسارِ ما قَبْلَها، وقومٌ يَفْتَحُون الياءَ ويَكْسِرُون الباقي، وقومٌ من هؤلاء يَقْلِبُون مِنَ الْواوِ أَلِفًا))[2] انتهى

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠١٨م، ١٤/ ١٤٧.

(٢) شرح التصريف للثمانيني، بتلخيص شديد، ص: ١٩٧، ١٩٨ . وعنه في التذييل والتكميل ١٤/ ١٤٨، بتلخيص أيضا. ونقله الشيخ خالد الأزهري في شرحه التسهيل (موصل النبيل إلى نحو التسهيل): ١٢٧١، ١٢٧٢ رسالة دكتوراه، إعداد: ثريا عبد السميع إسماعيل، جامعة أم القرى، عام ١٩٩٨م.

قلت: وقال أبو حيان عَقِبَ هذا الكلامِ: ((قال بعضُ أصحابنا: ومن العرب من يُبدل الواوَ ياءً مع فتح حرف المضارعة، وذلك أنه اجتمع واو وياء، إحداهما ساكنة، فأشبه (طيًّا) مصدر: طَوَيْت، فقَلَبَ الواو ياء كما قُلبت في (طيّ)، وأصلها: طَوْي، ثم حُمل (تَوْجَل) وأخواته على (يَوْجَل)))[1] انتهى.

قلت: وهذا كلام من لم ينظر كلام سيبويه -رحمه الله- ولم يقف عليه. قال سيبويه: ((وبعض العرب يقول: يَيْجَل، كراهية الواو مع الياء، شَبَّهوا ذلك بأيَّام[2]، ونحوِها)) [3]

فإن قلت: فإذ قد تَقدَّمت المسألة وأصولها، ومحلُّ الخلافِ فيها والنزاعِ، والجمعُ بين كلام النقلة والنحاة، فهل بَقِيَ منها شيءٌ يُحمَلُ على غيره؟ أو هل شَذَّ من ذلك شيءٌ فَخَرَجَ عن القياس؟

[٢٠/ ب] قلت: نعم. قال إمام النحو سيبويه -رحمه الله-: ((وقالوا: أَبَى، فأنت تِئْبى، وهو يِئْبى، وذلك أنه من الحروف التي

---

(١) التذييل والتكميل ١٤/ ١٤٨ باختصار وتصرف.

(٢) قال الفراء: ((يقال: يوم وأيام، والأصل: أيْوَام. ولكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة، وسبق أحدهما بالسكون قلبوا الواو ياءً وأدغموا وشددوا، من ذلك قولهم: كَوَيْتُه كَيًّا، ولَوَيْتُه لَيًّا)) [الأيام والليالي والشهور:٣١، تحقيق/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، الطبعة الثانية ١٤٠٠ه-١٩٨٠م]

(٣) الكتاب ٤/ ١١١أوينظر شرح السيرافي ٤/ ٤٨٨.

يُستعمل (يَفعَل) فيها مفتوحًا وأخواتُها، وليس القياس أن تُفتح، وإنما هو حرفٌ شاذ، فلما جاء مجيء ما (فَعِل) منه مكسورٌ فَعلوا به ما فَعلوا بذلك، وكسروا في الياء فقالوا: يِئْبى، وخالفوا به في هذا باب (فَعِل) كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشَبَّهوه بـ(يِيجَل) حين أُدخلت في باب (فَعِل) وكان إلى جنب الياء حرف اعتلالٍ[1]. وهم مما يُغَيِّرُون الأكثر في كلامهم ويَجْسُرون عليه، إذ صار عندهم مخالفا))[2] انتهى.

قلت: فأراد سيبويه -رحمه الله- أن يعتذر في (أبى) عن شيئين؛ أحدهما: كسر حروف المضارعة فيه، مع أنه ليس من باب فعِل يفعَل. والثاني: أنه بتقدير أن يكون من باب (فعِل) فحَقُّه ألا تُكسر الياء فيه.

فأما الأول فاعتذر عنه بمجيء مضارعه مجيءَ ما ماضيه مكسورٌ. وأما الثاني فقال لمّا خالفوا به في كونه مفتوحا -وكان مفترضا أن يُكسر- لأجل فتح مضارعه- خالفوا به في ذلك أيضا، فشَبَّهوه بـ(يِيجَل) حين أدخلوه باب (فَعِل).

يعني: أنه لما كان (أبى) مضارعه على (يَفْعَل) بالفتح، عُومِلَ معاملة (فَعِل)، فأشبه (وَجِل).

---

(١) كذا، وفي الكتاب ((حرف الاعتلال)) ٤/ ١١١.

(٢) الكتاب ٤/ ١١٠، ١١١. وينظر: الأصول، لابن السراج ٣/ ١٥٦. والمنصف لابن جني ٢/ ١٦٧، ويراجع: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د/ عبد الخالق عضيمة ٥/ ١٠٠ وما فيه من مصادر.

وقوله: (وكان إلى جنب الياء حرف اعتلال[١]) شَبَهٌ آخر.

قلت: ولم يستثن الفراء مثلَه (أَبَى يَأْبَى)، ولم يذكرْها الثمانيني.

وقال ابن مالك في تسهيله: ((ويكسرونه مطلقا))[٢]. يعني: غير الحجازيين في مضارع (أَبَى) و (وَجِل).

وقال ابن أبي الفتح: ((وألحقوا بـ (وجِل) أَبَى)) [٣]

وقال أبو حيان: ((فأما مضارع (أَبَى) فالذين يكسرون حروف[٤] المضارعة إلا الياء يكسرونه مطلقًا في الياء وغيرها، وإن لم يكن على وزن (فَعِل)، وقد سُمع ذلك فيه، فيُمْكِنُ أن يكون من باب الاستغناء بمضارعه عن مضارع المفتوح العين في الماضي)) [٥]

قلت: هذا غير ما عَلَّلَ [٢١/ أ] به سيبويه -رحمه الله-، فكأنه لم يقف على كلام سيبويه -رحمه الله-.

فإن قلت: ما تقول في: (تَسَع) و (تَطَأ) ؟

---

(١) في الأصل (إعلال)، فصححته إلى (اعتلال) ليوافق نص سيبويه السالف.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: ١٩٨. وينظر: شرح التسهيل له ٣/ ٤٤٧، ٤٤٨.

(٣) ينظر: النافع في كيفية النطق بالفعل المضارع: ٨٨.

(٤) كذا بالجمع، وفي الارتشاف بالمفرد ١/ ١٨٣.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ١٨٣.

قلت: مسألةٌ نفيسةٌ لم يَتعرَّض لها إلا سيبويه، فقال: ((إنما فتحوا لأنه فَعِل يَفعِل، مثل: حَسِب يَحْسِب، فتحوا للهمزة[١] والعين كما قالوا: يَقْرَأ، ويَفْزَع. فلما جاء على مثال ما (فَعَل) منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا (يَأْبَى)؛ حيث جاء على مثال ما (فَعِل) منه مكسورٌ)) [٢] انتهى.

قلت: فأشار إلى أن (وَسِع) و (وَطِئ) من باب: فَعِل يَفعِل، وإنما فُتح في المضارع لأجل حرف الحلق، فلما عُومِلَ المضارعُ معاملةَ ماضيه مفتوحٌ لم تُكْسَر حروفُ مضارَعَتِهِ، كما فُعِل في (يوجل) بالعكس، فهذا من باب قياس العكس. [٣]

---

(١) في الأصل (الهمزة)، والتصحيح من سيبويه.

(٢) الكتاب ٤/ ١١١ مختصرا.

(٣) يقصد بقياس العكس هنا مفهوم المخالفة، بمعنى أنه إذا كان يلزم من تحقق الشرط تحقق الجواب، فإن عكس ذلك وخلافه يلزم كذلك، وهو إذا لم يتحقق الشرط لم يتحقق الجواب. وبتطبيق ذلك على المسألة الواردة هنا، فإن (يوجل) جاز كسر حرف المضارعة منه لَمَّا كان مضارعه مفتوح العين وماضيه مكسور العين، وهذا شرط الكسر. أما (يسع ويطأ) فإن عين المضارع منهما وإن كانت في الظاهر مفتوحة فإنها عارضة بسبب حرف الحلق، وإنما هي في الأصل مكسورة، بدليل عدم ثبوت الواو في المضارع؛ لوقوعها بين الفتح والكسر؛ وعليه لم يجز كسر حرف المضارعة منهما لعدم تحقق شرطه. وهذا هو الموضع الذي أشار إليه المؤلف سابقا من أنه سيأتي من كلام سيبويه [ما يَدُلُّ على أنه شَرَطَ أَنْ يكون فَعِل يَفعَل]

ومن الأشياء الشاذة:

حَمْلُ (تِـذْهَب) عـلى (تِعْلَـم) بجـامع الفتحـة في المضـارع. ولم يذكرها سيبويه. وقال الفراء: ((زعم الكسائي أنه سمع بعض بني دُبَير يقول: أنت تِلْحَن وتِذْهَب)) (١)

وقـال في التسـهيل: ((وربـما حُمِـل عـلى (تِعْلَـمُ) (تِـذْهَبُ)، وشِبهُهُ(٢)) (٣)

قلت: قوله (وشِبهه) خطأ صُرَاحٌ؛ لأنه لم يُسمَعْ مِنَ العَرَبِ إلا: تِذْهَب وتِلْحَن، على ما نقله الكسائي(٤). وهذا شيء مخالف للقياس فلا يُتعدى به مَحَلُّه.(٥)

---

(١) لغات القرآن للفراء: ٤٣، وفيه توجيه ذلك. وينظر: الارتشاف ١/ ١٨٣.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري: ((وشبهه، أي: شبه (تِذْهَب) مما كان عينه حرف حلق مفتوحا؛ لأن فتح العين في المضارع يوهم كسرها في الماضي، فيُستباح لأجل ذلك الكسر، كما يُستباح في مضارع (فعِل) بالكسر)) [موصل النبيل: ١٢٧٢]

(٣) التسهيل، لابن مالك: ١٩٨. وينظر: شرح التسهيل له ٣/ ٤٤٨.

(٤) قلت: اعتمد المؤلف هنا في التخطئة على ما حكاه الفراء [لغات القرآن:٤٣] عن الكسائي، ولم يقف على ماحكاه اللحياني عنه، وقد ذكره اللَّبْلي، فقال: ((وحكى اللحياني في نوادره عن الكسائي: أن كل فِعْلٍ كان على (يَفْعَل)، بفتح الماضي والمستقبل معا، فإن ناسا من بني أَسَدٍ من سُوَاءة بن سعد، ومن بني دُبَيْرٍ من بني أَسَدٍ، يكسرون التاء والنون والألف، فيقولون: أَنْتَ تِذْهَبُ، وإِنَّا نِلْحَنُ)) [بغية الآمال:١٥٢]

(٥) لم يذكر المؤلف الجامع بين تِعْلَم و تِذْهَب، وذكره الشيخ خالد الأزهري، فقال: ((والجامع بين تِعْلَم و تِذْهَب أن كلا منهما مضارعه مفتوح العين، وإن كان الماضي مختلفا)) [موصل النبيل: ١٢٧٢]

وقال ابن مالك: ((وعلى (يِئْبَى) (يِئْلَم)))[١]

قلت: إن كانت هذه اللغة المنقولة عن (بعض كَلْب) فليست مختصة بـ (يِئْلَم). وإن كانت غير تلك فحَمْلُها على (يِئْبَى) يحتاج جامعًا.

قلت: والجامع أنهم أجروا (يأبى) مُجرى ما ماضيه مكسور، فحملوا عليه (أَلِم).[٢]

[٢١/ ب] وإنما احتيج إلى مثل هذا التكلف؛ لأن يحيى بن وَثَّاب[٣] قرأ ﴿فَإِنَّهُمْ يِئْلَمُونَ﴾ [النساء:١٠٤][٤]

قلت: وأشذُّ من هذا كله قراءة من قرأ ﴿نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥].[٥]

تعليل ما تقدم:

- **الأصل في حروف المضارعة فتحها**، قال سيبويه -رحمه الله-: ((والدليل على ذلك تركهم الضم في (يَفعُل)، ولا يُضم لضمة (فَعُل)

---

(١) التسهيل، لابن مالك: ١٩٨. وينظر: شرح التسهيل له ٣/ ٤٤٨.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري: ((والجامع بينهما: الثلاثية، وكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وكون الفاء همزة)) [موصل النبيل: ١٢٧٢]

(٣) يحيى بن وَثَّابٍ الأَسَدِيُّ الكوفي، أحد التابعين الثقات، رو عن ابن عباس وابن عمر وزِرٍّ بن حبيش وغيرهم، توفي سنة١٠٣ه. [معرفة القراء الكبار، للذهبي ١/ ٦٢، وحواشيه]

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ١٥، وشواذ القرآن ١/ ٢٠٦.

(٥) البحر المحيط ١/ ٢٣، وشواذ القرآن ١/ ٤٧.

فإنما هو عارضٌ))[١] ومن كسر فقال سيبويه: ((لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني (فَعِل) كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في (فَعَل)))[٢]

قلت: وهي مُنتقَضة بـ (وَرِث يَرِث). ويُجاب عن ذلك بأنه وُجد مانع، وهو توالي الكسرتين.

قال سيبويه: ((وإنما منعهم أن يكسروا الثاني كما كسروا في (فَعِل) أنه لا يتحرك، فجُعل ذلك في الأول))[٣] انتهى.

- **وأما عدم كسرهم في الياء**، فقال سيبويه: ((لأنهم كرهوا الكسرة في الياء مِن[٤] حيث لم يخافوا انتقاض معنى، فيُحتمل ذلك، كما يكرهون الياءات، والواو[٥] مع الياء وأشباه ذلك))[٦] انتهى.

يعني: أنهم لو خافوا أنهم إذا لم يكسروا الياء انتقاض معنى لأتوا بها مكسورة، لكنهم لم يخافوا ذلك، فلا يأتون بشيء ثقيل إلا إذا اضطُرُّوا إليه.

---

(١) الكتاب ٤/ ١١١ بتصرف.

(٢) الكتاب ٤/ ١١٠.

(٣) السابق نفسه.

(٤) كلمة (من) ساقطة من مطبوعة الكتاب. ينظر: الكتاب ٤/ ١١٠.

(٥) عند سيبويه [والواوات] وهو خطأ. يؤكده وروده على الصواب في شرح السيرافي ٤/ ٤٨٧ كما ذكره المؤلف.

(٦) الكتاب ٤/ ١١٠.

- **وعَلَّلَ سيبويه كسر ما في أوله همزة وصل**، فقال: ((لأنهم أرادوا أن يكسروا أوائلها [يعني: أوائل المضارع][١] كما كسروا أوائل (فَعِل)، [يعني: كما كسروا أوائل الفعل الماضي الذي أوله همزة وصل] فلما أرادوا الأفعال المضارعة على هذا المعنى كسروا أوائلها، كأنهم شَبَّهوا هذا بذلك)) [٢]

وقال أبو حيان في شرحه: ((لِلزوم عين الفعل فيها الكسرَ في المضارع))[٣]

قلت: وكأنه لم ينظر كلام سيبويه -رحمه الله-، وكلام سيبويه أمتن من كلامه.

- **وأما حمل تَفَاعَلْت وتَفَعَّلت وتَفَعْلَلت على ما في أوله همزة وصل**، فقال سيبويه -رحمه الله-: ((لأنه كان عندهم في الأصل مما ينبغي أن يكون أوله ألفٌ موصولة؛ لأن معناه معنى الانفعال، وهو بمنزلة انفتح وانطلق، ولكنهم [٢٢/ أ] لم يستعملوه استخفافًا. والدليل على ذلك أنهم يفتحون الياءات في يَفعَل، وقولهم: تَقَى اللهَ رجلٌ، ثم قال: يَتَقِي

---

(١) التوضيح هنا وما سيأتي إنما هو من كلام المؤلف.

(٢) الكتاب ٤/ ١١٢ مختصرا. قال السيرافي: ((يريد أنهم شبهوا ما كان في ماضيه ألف وصل بما كان الماضي منه على فعل لاجتماعهما في كسر ألف الوصل أولا وكسرة عين فعل ثانيا)) [٤/ ٤٨٩]

(٣) التذييل والتكميل ١٤/ ١٤٧.

الله[١]، أَجرَوه على الأصل، وإن كانوا لم يستعملوا الألف، حذفوها والحرفَ الذي بعدها)) [٢] انتهى.

قلت: بَيَّن سيبويه -رحمه الله- أن الشيء إذا انتقل إلى صورة أخرى لم يضره ذلك، بل يُراعى فيه أصله. وعَضَّده بمسألتين؛ إحداهما: مسألة تَقَى اللهَ، وأصله: اتَّقى الله، فحذفوا الهمزة والحرف الذي بعدها تحفيفا، فمُقْتَضى ذلك أن يُستعمل مضارعه حينئذ على (يَتْقي)، وإنما استعملوه على (يَتَقِي)؛ مراعاةً لأصله. فدلَّ على أن الشيء إذا انتقل عن أصله فصار في شَكْلٍ آخر، وهيئة أخرى لا يُخرجه ذلك عن أصله، ولا يَقْدَحُ في معاملته معاملةَ أصله.

والثانية: .... [بياض في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر]

وقال أبو حيان: ((وتَتَفَعَّل بمعنى تَنْفَعِل؛ لأنه للمطاوعة فحُمل عليه كما حُمل (يَذَر) على (يَدَع) لأنه في معناه)) [٣]

---

(١) قال السيرافي: ((العرب تقول: تَقَى زيدٌ يَتَقِي، بفتح التاء في المستقبل)) [شرح السيرافي ٤/ ٤٨٩]. وهي لغة تميم وأسد، قال الفراء: ((وأهلُ الحجازِ يقولون: اتَّقُوا اللَّـهَ، بالتشديدِ، وتَمِيمٌ وأَسَدٌ يقولون: تَقُوا اللَّـهَ)) [لغات القرآن:٦٤]. وينظر: لسان العرب (وقي).

(٢) الكتاب ٤/ ١١٢ مختصرا. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٤٨٩، ٤٩٠.

(٣) التذييل والتكميل ١٤/ ١٤٧ مختصرا. وينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٤٣. ومجيء (الانفعال) للمطاوعة ظاهرة سامية. ينظر: المدخل إلى علم

- فإن قلت: لمَ لمْ يضموا حروف المضارعة في (فَعُل يَفْعُل)، كما فعلوا ذلك في الكسر في (فَعِل يَفْعَل)؟

قلت: قال سيبويه: ((لأن الضم أثقل عندهم، فكرهوا الضمتين، ولم يخافوا التباس معنيين، فعمدوا إلى الأخف، ولم يريدوا التفريق بين معنيين كما أردت ذلك في فعِل -يعني في الإتباع- فيُحتمل هذا، فصار الفتح مع الكسر عندهم محتمَلا، وكرهوا الضم مع الضم))[1] انتهى.

قلت: وكلامه هنا مشكل، فاهتد لفهمه، فإنه يقول: ..... [2]

اللغة ومناهج البحث اللغوي، د/ رمضان عبد التواب:٢٣٨. وفقه اللغات السامية، كارل بركلمان:١١٠، ١١١ فقرة (١٩٤).

(١) الكتاب ٤/ ١١٣.

(٢) آخر ما ورد في المخطوطة.

فهرس الآيات والقراءات القرآنية

الآية أو القراءة	السورة	رقم الآية	رقم اللوحة
نِعْبُدُ	الفاتحة	٥	٢١/ب
نِسْتَعِينُ	الفاتحة	٥	١٨/ب
يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ	آل عمران	١٠٦	١٨/ب
تِخَافُونَ	النساء	٣٤	١٨/ب
فَإِنَّهُمْ يِئْلَمُونَ	النساء	١٠٤	٢١/ب
وَتِطْمَئِنَّ	المائدة	١١٣	١٨/ب
إِيذَنَ لَكُمْ	الأعراف	١٢٣	١٨/ب
وَلَا تِرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ	هود	١١٣	١٨/ب
لَا تِيمَنَّا	يوسف	١١	١٨/ب
لَا نَوَجَلْ	الحجر	٥٣	١٨/ب
أَلَمْ إِعْهَدْ	يس	٦٠	١٨/ب
وَمَا تِشَاءُونَ	الإنسان	٣٠	١٨/ب

فهرس الكتب الواردة في المتن[1]

اسم الكتاب	المؤلف	رقم اللوحة
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل	أبو حيان الأندلسي	٢٠/ ب - ٢١/ أ
التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)	ابن مالك	١٨/ ب - ٢٠/ ب - ٢١/ أ
شرح التسهيل	ابن مالك	١٧/ أ
الكتاب	سيبويه	١٧/ ب(٢) - ١٨/ أ(٢) - ٢٠/ أ - ٢٠/ ب - ٢١/ ب(٤) - ٢٢/ أ(٢)

فهرس القبائل

القبيلة	رقم اللوحة
أهل الحجاز (الحجازيون)	٢٠١٧/ أ - ١٨/ أ - ١٩/ أ(٢)
بعض بني دبير	١٨/ ب - ٢١/ أ

(١) اقتصرنا على ذكر الأسماء المصرح بها نصا أو اختصارا، والمعروفة ضرورة. ويشير الرقم المذكور بعد رقم اللوحة إلى مرات التكرار.

القبيلة	رقم اللوحة
بعض العرب	١٨/أ
بعض كلب	١٨/ب - ١٩/أ - ١٩/ب - ٢١/أ
بنو عامر	١٨/ب - ١٩/أ - ١٩/ب(٣)
تميم	١٧/أ - ١٨/أ(٢) - ١٩/أ(٢)
ربيعة	١٧/أ - ١٨/ب - ١٩/أ
قريش	١٨/ب(٢) - ١٩/أ
قيس	١٧/أ - ١٨/ب - ١٩/أ
كلب	١٧/أ - ١٨/ب(٢) - ١٩/ب
كنانة	١٨/ب(٢) - ١٩/أ

فهرس الأعلام

الاسم	رقم اللوحة
جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي- (ابن مالك)	١٧/ب-١٨/ب-١٩/أ-٢٠/ب-٢١/أ
علي بن حمزة (الكسائي)	١٨/ب-٢١/أ(٢)
عمر بن ثابت (الثمانيني)	١٨/ب-١٩/ب-٢٠/أ-٢٠/ب
عمرو بن عثمان بن قنبر	١٧/ب(٢)-١٨/أ(٦)-١٨/ب-١٩/أ-

الاسم	رقم اللوحة
(سيبويه)	٢٠/ أ(٢)-٢٠/ ب(٢)-٢١/ أ(٤)-٢١/ ب(٨)-٢٢/ أ(٢)
محمد بن أبي الفتح البعليّ	١٩/ أ-٢٠/ ب
محمد بن يوسف (أبو حيان الأندلسي)	١٨/ ب-١٩/ أ-١٩/ ب-٢٠/ أ-٢٠/ ب-٢١/ ب-٢٢/ أ
يحيى بن زياد (الفراء)	١٨/ أ-١٨/ ب-١٩/ أ-١٩/ ب(٣)-٢٠/ ب
يحيى بن وثاب	٢١/ ب

فهرس المصادر والمراجع

١	أدب الكاتب: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦ه)، تحقيق/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ه-١٩٨٢م
٢	ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي- (٧٤٥ه)، تحقيق/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٣	إصلاح المنطق: يعقوب بن إسحاق بن السكيت (٢٤٤ه)، تحقيق/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٤٩
٤	الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بن السراج

	(٣١٦ه)، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.
٥	إعراب القراءات السبع وعللها: الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠ه)، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣ه-١٩٩٢م.
٦	إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨ه)، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ه-١٩٨٨م.
٧	أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤ه)، تحقيق: د/ علي أبو زيد، وزملاؤه، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٨	الأفعال: ابن القوطية (٣٦٧ه)، تحقيق/ على فوده مكتبة الخانجى بالقاهرة الطبعة الثانية ١٩٩٣م
٩	الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (٥٦٢ه)، تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ه-١٩٨٨م
١٠	الأيام والليالي والشهور، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ه)، تحقيق/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، الطبعة الثانية ١٤٠٠ه-١٩٨٠م
١١	البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الكتب

	العلمية بيروت الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٢	البديع في علم العربية: ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦ هـ)، تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
١٣	البعلي اللغوي وكتاباه، شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد: د/ سليمان العايد، مكتبة الطالب الجامعي، جامعة أم القرى، دون تاريخ.
١٤	بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال: أبو جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب اللبلي (٦٩١ه)، تحقيق د/ سليمان العايد، جامعة أم القرى، ١٤١١ه-١٩٩١م
١٥	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.
١٦	تاريخ ابن قاضي شهبة: تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد الدمشقي (٨٥١هـ)، تحقيق/ عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٩٤م.
١٧	تاريخ أبي زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة (٢٨١ه)، دراسة وتحقيق/ شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
١٨	تاريخ مدينة دمشق: الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد

	الله، المعروف بابن عساكر (٥٧١ هـ)، دراسة وتحقيق/ محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العَمْروي، دار الفكر، بيروت ١٤١٥ه-١٩٩٥م.
١٩	تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون (١٤٠٨ه-١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة، دون تاريخ.
٢٠	تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه: الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب الحلبي (٧٧٩ه)، تحقيق د/ محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
٢١	التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥ه)، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠١٨م
٢٢	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (٦٧٢ه)، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، بالقاهرة ١٣٨٨ه-١٩٦٨م.
٢٣	تصحيح الفصيح وشرحه: عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (٣٤٧هـ)، تحقيق د/ محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٩ه-١٩٩٨م
٢٤	الحافظ ابن حجر العسقلاني، أمير المؤمنين في الحديث: عبد الستار الشيخ، سلسلة أعلام المسلمين رقم (٣٨)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢ه-١٩٩٢م

٢٥	الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ه)، تحقيق / بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣ه-١٩٩٢م.
٢٦	دراسات لأسلوب القرآن الكريم: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة، دون تاريخ.
٢٧	درة الأسلاك في دولة الأتراك: الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب الحلبي (٧٧٩ه)، مخطوط في : مكتبة آيا صوفيا، رقم (٢٣٣).
٢٨	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ه)، دار الجيل، بيروت ١٤١٤ه- ١٩٩٣م.
٢٩	ذكر أسماءِ من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق/ محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه-١٩٨٦م
٣٠	الرواة الذين كُنُوا بأبي زرعة: د/ سعدي بن مهدي الهاشمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الخامسة، العدد (٥٨).
٣١	الشافعي حياته وعصره، آراؤه وفقهه: محمد أبو زهرة (١٣٩٤ه-١٩٧٤م)، دار الفكر العربي ١٩٧٨م.
٣٢	شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (٦٧٢ه)، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٣	شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢ه)، تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٣٤	شواذ القرآن واختلاف المصاحف: شمس الدين الكرماني، محمد بن أبي نصر بن عبد الله (ت بعد٥٦٠ه)، تحقيق د/ الموافي الرفاعي البيلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤٣٦ه-٢٠١٥م.
٣٥	الطَّبَاق عند المحدِّثين، مفهومه ونشأته وأهميته وفوائده: د/ صالح بن عبد الله بن شديد الصياح، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، المجلد (٢٩) العدد (١) ١٤٣٨ه-٢٠١٧م.
٣٦	طبقات الشافعية الكبرى: عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
٣٧	العبر في خبر من غبر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق/ محمد السعيد بسيوني غلول، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.
٣٨	علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض / السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م
٣٩	الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: محمد بن أبي الفتح البعلي (٧٠٩ه)، تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

	الكويت، السلسلة التراثية رقم (٢٤)، دون تاريخ.
٤٠	فقه اللغات السامية: كارل بركلمان، ترجمة د/ رمضان عبد التواب، المملكة العربية السعودية جامعة الرياض ١٣٩٧ه-١٩٧٧م.
٤١	فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون: تعريب/ محمد عايش، سقيفة الصفا العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣٢ه-٢٠١١م
٤٢	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام الذهبي (٧٤٨ه)، وحاشيته، للإمام لإبراهيم بن محمد سبط بن العجمي الحلبي (٨٤١ه)، تحقيق/ محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأول ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٤٣	الكتاب (كتاب سيبويه): عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
٤٤	كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ)، تحقيق/ شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ-١٩٧٢م.
٤٥	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشرى (٥٣٨ه)، دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربى ١٩٨٦م.
٤٦	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب

	جلبـي القسـطنطيني المشـهور باسـم حـاجي خليفـة أو الحـاج خليفـة (١٠٦٧ه)، إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.
٤٧	لغات القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفـراء (٢٠٧ه)، تحقيـق د/ المـوافي الرفاعي البيلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤٣٧ه-٢٠١٦م.
٤٨	ليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠ه)، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ط(٢) ١٣٩٩ه-١٩٧٩م
٤٩	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ه)، تحقيق/ علي النجدي ناصف ورفاقه، المجلس الأعـلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٠	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبـو محمـد عبـد الحـق بـن عطيـة الأندلسي (٥٤٢ه)، تحقيق/ الرحالة الفاروق، وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الثانية ١٤٢٨ه-٢٠٠٧ه.
٥١	مختصر في شواذ القرآن من كتـاب البـديع: الحسـين بـن أحمـد بـن خالويـه (٣٧٠ه)، تحقيق/ برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
٥٢	المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د/ رمضان عبد التـواب (١٤٢٢ه-٢٠٠١م)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثـة ١٤١٧ه-١٩٩٧م.
٥٣	المُشتبَه في الرِّجال، أسمائِهم وأنسابِهم: محمد بن أحمد بـن عـثمان الـذهبي

	(٧٤٨هـ)، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٦٢م.
٥٤	معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦ه)، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٥٥	معجم السماعات الدمشقية، صور المخطوطات المنتخبة من سنة ٥٥٠ إلى ٧٥٠ه/ ١١٥٥ إلى ١٣٤٩م: ستيفن ليدر، ياسين محمد السواس، مأمون الصاغرجي، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، سنة ٢٠٠٠م
٥٦	معجم الشيوخ: عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق د/ بشار عواد، وزميليه، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
٥٧	المعجم المختص بالمحدثين: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٥٨	معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق د/ بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨ه-١٩٨٨م
٥٩	المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ه)، تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣ه-١٩٥٤م.

٦٠	موصل النبيل إلى نحو التسهيل: الشيخ/ خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥ه)، رسالة دكتوراه، إعداد: ثريا عبد السميع إسماعيل، جامعة أم القرى، عام ١٩٩٨م.
٦١	النافع في كيفية النطق بالفعل المضارع: محمد بن أبي الفتح البعلي (٧٠٩ه)، تحقيق د/ محمود الشويحي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد (٣٢)، جـ (٢).
٦٢	النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣ هـ)، تصحيح/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ولبنان، دون تاريخ.
٦٣	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان (٦٨١ه)، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٩٨ه-١٩٧٨م.
٦٤	الوفيات: تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي، تحقيق/ صالح مهدي عباس أ.د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	٩٠١
مقدمة التحقيق	٩٠٣
القسم الأول: دراسة المؤلف والمخطوطة	
المبحث الأول: المؤلف وآثاره	٩٠٥
أولا: ما ورد في ترجمته	٩٠٥
ثانيا: اسمه وكنيته ونسبته	٩٠٧
ثالثا: مولده ونشأته ورحلته ووفاته	٩٠٩
رابعا: شيوخه	٩١١
خامسا: صفاته وآثاره العلمية	٩١٦
المبحث الثاني: دراسة رسالة (فصل المنازعة)	٩٢٤
أولا: توثيق اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف	٩٢٥
ثانيا: سبب تأليف الرسالة، ومن تأليفها	٩٢٦
ثالثا: خطة الرسالة، والمنهج المتبع فيها	٩٢٨
رابعا: موارد الرسالة ومصادرها	٩٣١
خامسا: وصف مخطوطة الرسالة، ومنهج تحقيقها	٩٣٤

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني: النص المحقق	٩٤٥
الفهارس العامة	
فهرس الآيات والقراءات القرنية	٩٧٣
فهرس الكتب الواردة في المتن	٩٧٤
فهرس القبائل	٩٧٤
فهرس الأعلام	٩٧٥
فهرس المصادر والمراجع	٩٧٦
فهرس الموضوعات	٩٨٦